AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844
Courriel: situationroom@africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة والعشرون
ملابو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

EX.CL/855 (XXV)

التقرير عن أنشطة البرلمان الأفريقي

1. المقدمة

يبرز هذا التقرير بعض الأنشطة الهامة للبرلمان الإفريقى في الفترة بين يوليو 2012 و مايو 2013، والتي تبين التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها. ويستند التقرير على النتائج الرئيسية لأجهزة البرلمان الافريقي وهي الجلسة العامة والمكتب واللجان والأمانة العامة ويسلط الضوء على بعض الأنشطة الرئيسية المنفذة خلال الفترة قيد الاستعراض على النحو الوارد أدناه.

2. بروتوكول البرلمان الأفريقى

كما كنت قد ذكرت في تقريري السابق عن عملية تحول البرلمان الافريقي، خضع مشروع البروتوكول المعدل لعدة اجتماعات وورش عمل للتحقق من الصحة الصارمة التى سهلتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الخبراء القانونيين وتمت الموافقة أخيرا، دون تحفظ من قبل وزراء العدل والمدعين العامين للدول الأعضاء في مايو 2012. كذلك وافقت لجان المقاومة الشعبية في يوليو 2012 على المشروع بدون تحفظات. ومع ذلك وافق المجلس التنفيذي على المشروع ولكن مع التحفظ على المادة 8 (1) (أ) والمادة 8 (2)، وكلاهما تتعاملان مع المهام التشريعية والرقابية للبرلمان، على التوالي.

في الدورة العادية العشرين من 27 - 28 يناير عام 2013، أخذت جمعية الاتحاد علما بتوصية المجلس التنفيذي الواردة في قرارها رقم EX.CL/Dec. 707(XXI) بشأن تعديلات البروتوكول وقرر أن تكون هناك مشاورات أكثر تعمقا تجرى على مشروع البروتوكول، فيما يتعلق بمادته 8.1 (أ) و 8.2 على وظائف السلطتين التشريعية والرقابية. لذلك قررت الجمعية العامة إرجاء النظر في مشروع البروتوكول إلى الدورة العادية المقبلة فى مايو 2013.

منذ ذلك الحين، شرع البرلمان الافريقي بالدعوة لزيارات لعدد من الدول الأعضاء وتشاور مع رؤساء الدول وكبار المسؤولين الحكوميين الذين لهم صلة بشأن هذه المسألة. وكانت هناك أيضا ورشة عمل تشاورية بين مكتب البرلمان الافريقي ومكتب لجان المقاومة الشعبية وكذلك مكتب المستشار القانوني بشأن المسألة نفسها. واستنادا إلى نتائج هذه المشاورات وبعد التفاعل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن سبل المضي قدما، تم الاتفاق للتخاطب مع بعض الدول الأعضاء بشأن مخاوفها فيما يتعلق بالسلطات التشريعية للبرلمان الافريقي على النحو المنصوص عليه بموجب المادة 8 (1) (أ) و 8 (2)، فالبرلمان الافريقي بالتعاون مع مكتب المستشار القانوني ينبغى عليه أن يقترح تعديلا آخر للمواد المذكورة. واعتبرت نتائج التعديلات المقترحة للمادة 8 (1) (أ) و 8 (2) بواسطة اجتماع خبراء الحكومة القانونيين فى 06-14 مايو عام 2014 وتقريرهم الذي اعتبر في وقت لاحق من قبل الاجتماع الوزاري الأول للجنة الفنية المتخصصة على العدل والشؤون القانونية في 15 و 16 مايو 2014.

في نهاية مداولاتهم بشأن وظائف السلطة التشريعية المتوخاة للبرلمان الافريقي، اعتمد الاجتماع الوزاري مشروع البروتوكول المعدل إضافيا، مع إيلاء اهتمام خاص للمادة 8 (1)(أ) و 8 (2) بصيغته المنقحة. ووافق الاجتماع على أن البرلمان الافريقي يمارس سلطات تشريعية محدودة أو اقتراح قوانين نموذجية بشأن المواضيع/ المجالات التي تحددها الجمعية. وبذا وافق الاجتماع على تعديل المادة 8 على النحو التالي:

المادة 8
المهام والصلاحيات

1. سوف يكون البرلمان الإفريقى جهازا تشريعيا للاتحاد الأفريقي.
في هذا الصدد:

أ) تحدد الجمعية المواضيع/ المجالات التي قد يشرعها البرلمان الافريقى أو يقترحها كمشاريع قوانين نموذجية؛
ب) قد يعمل البرلمان الإفريقى بمقترحات خاصة بشأن المواضيع/ المجالات التي قد تشرع أو تقدم التوصية بمشاريع القوانين النموذجية إلى الجمعية العامة للنظر فيها والموافقة عليها ".

2. يقوم البرلمان الأفريقي أيضا بالآتى:
أ) تلقي ودراسة تقارير الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي التي قد يتم الإشارة إليها من قبل المجلس أو الجمعية، بما في ذلك التدقيق وغيره من التقارير وتقديم التوصيات بشأنها؛
ب) النقاش ومناقشة الميزانية الخاصة بها وميزانية الاتحاد وتقديم التوصيات بشأنها إلى الأجهزة السياسية ذات الصلة؛
ج) إنشاء أي لجنة برلمانية وتحديد وظيفتها وولايتها وتكوينها ومدة عضويتها؛
د) مناقشة أية مسألة ذات صلة بالاتحاد الأفريقي وتقديم التوصيات إلى المجلس أو الجمعية التي تراها مناسبة؛
هـ) تقديم مقترحات إلى المجلس بشأن هيكل الأمانة العامة للبرلمان مع مراعاة احتياجاته؛
و) طلب حضور المسؤولين في الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي في دوراته لتقديم المساعدة إلى البرلمان في أداء واجباته؛
ز) تشجيع برامج وأهداف الاتحاد الأفريقي في الدول الأعضاء؛
ح) تلقي ودراسة وتقديم الآراء بشأن مشروع الصكوك القانونية والمعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى التي قد يتم الإشارة إليها من قبل المجلس أو التجمع؛
ط) التنسيق مع البرلمانات الوطنية أو الهيئات التداولية الأخرى وبرلمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالاتحاد الأفريقي والتكامل الإقليمي في أفريقيا؛
ي) تنفيذ الأنشطة الأخرى التي تراها مناسبة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 3 من هذا البروتوكول.

وبعد عشر سنوات من إنشائه، فإننا مقتنعون بأن الوقت قد حان للبرلمان الأفريقي ليبدأ في الاكتساب التدريجي وعلى مراحل من الوظائف التشريعية في مجالات محددة بشكل واضح، لتمكينه من الوفاء بولايته على النحو الكافى، وبالتالي فإن عملية التحول الحالية لإسناد الاختصاص التشريعي على النحو المتوخى هو بموجب المادة 11 من البروتوكول القائم. وبالتالي، فإننا نرأي أن البرلمان الإفريقى المتحول باختصاصات تشريعية لديه دور محورى يقوم به وفي الواقع يُحْتاج له استراتيجيا كمحفز لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي القاري المرجو بقدر كما هو مغلف في جدول أعمال 2063 وبالتالي يستحق أن يهب القدرة اللازمة لتطوير الإطار المؤسسي والتشريعي.

من ناحية أخرى، هناك حاجة إلى تحول البرلمان الافريقي لتوفير بنية حكم مع الاتحاد الأفريقي بجهازا له القدرة الكافية لتسهيل تنفيذ مقررات الجمعية، وسوف يقطع هذا شوطا طويلا نحو تحقيق الرؤية الكامنة وراء تأسيس آباء اتحادنا في تأسيس البرلمان الافريقي، ومعنى ذلك، يصبح صوت شعوب أفريقيا في المسائل المتعلقة بالتكامل القاري والتنمية المشتركة بين جميع الأفريقين.

استنادا للخلفية أعلاه، فإننا نناشد أصحاب المعالي استخدام مساعيهم الحميدة لدعم اعتماد مشروع البروتوكول المعدل في مجمله من قبل الجمعية، وكذلك التعديل الذى تمت الموافقة عليه في وقت سابق بواسطة وزراء العدل والمدعين العامين ولجنة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

3. تحديث تنفيذ الهيكل التنظيمي للبرلمان الافريقي

وكما ذكرت في تقريرنا الأخير، لقد بدأنا الآن تنفيذا وفقا لقرار المجلس التنفيذي(EX.CL/720 (XX1، الذي ينص في جملة أمور على أن "*جميع موظفي البرلمان الإفريقى الحاليين من جميع الدرجات يجب أن يتنافسوا مع كل من المرشحين من الداخل ومن الخارج على حد سواء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للوظائف المنظمة بالميزانية بلكامل الإنصاف والشفافية والنزاهة* ".

و تبعا للمناصب ذات الأولوية والتي تم الإعلان عنها وفقا لمنهجيات التنفيذ، أنهى مستشار شركة ديلويت للاستشارات والتطوير المؤسسي تحت إشراف مفوضية الاتحاد الإفريقى والمستشار القانوني المقابلات مع المرشحين للستة مناصب العالية: لكاتب البرلمان ونائب الكاتب للأعمال التشريعية والمؤتمرات ونائب الكاتب للشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية ورئيس اللجان والبحوث والتوثيق والمكتبة؛ ورئيس المالية والميزانية والمترجم الفورى / والمترجم التحريرى.

وقد أجريت عملية التوظيف والاختيار بطريقة شفافة بدقة وبموضوعية وبطريقة غير تمييزية ومهنية، وأشرفت عليها بشكل كامل مفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية للتوظيف بالاتحاد الافريقي على النحو الموصى به من قبل المجلس التنفيذي في قراره على منهجيات التنفيذ. والمقابلات لبقية المرشحين على قائمة المرشحين لمناصب الأولوية الأخرى (المستويات GSA- P3 وGSB) من ثمان وأربعين (48) منصبا شاغرا التي وضعت إعلاناتها حاليا.

ومرة أخرى، فإن البرلمان الافريقي يرغب في استخدام هذه الفرصة ليشكر لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي على الموافقة على هيكل تنظيمي للبرلمان الأفريقي وتوفير التمويل اللازم للتنفيذ.

4. الدورات العادية للبرلمان الافريقي

وفقا للمادة 28 (1) من قواعد إجراءات البرلمان الافريقي كانت هناك دورتان عاديتان خلال الفترة تحت المراجعة، الثالثة في أكتوبر 2013 والرابعة فى مارس 2014 على التوالى. لمناقشة واعتماد القضايا التى تتعلق بالبرلمان و المسائل الهامة الأخرى التي تؤثر على مصلحة المواطنين الأفريقيين. وقد حضر أكثر من 250 مندوبا من البرلمانات الأفريقية، بما في ذلك رؤساء البرلمانات الوطنية والإقليمية وكتبة البرلمانات والموظفين البرلمانيين فى المناصب العليا وممثلي الحكومات والمجتمع المدني ووفود من المنظمات الدولية والدورات.

وقد تمت مناقشات فى الجلسة العامة واعتمدت قرارات وتوصيات بشأن القضايا المتعلقة بولاية البرلمان والمسائل الهامة الأخرى التي تؤثر على مصلحة المواطنين الأفريقيين.

1.4 عقدت الدورة العادية الثالثة للبرلمان الثالث من الحادى والعشرين إلى الواحد والثلاثين من أكتوبر 2013، نوقشت واعتمدت فيها الاقتراحات والتوصيات والقرارات التالية :

- توصيات بشأن الموقف في جمهورية أفريقيا الوسطى
- توصيات بشأن الموقف في جمهورية مالي
- توصيات بشأن الوضع في غينيا
- توصية بشأن الوضع في كينيا
- توصيات بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- توصيات بشأن الوضع في الصومال
- توصيات بشأن تغير المناخ والفقر والطاقة
- توصيات بشأن الهجرة غير الشرعية
- قرار بالإشادة بالرئيس الراحل معالى الدكتور/ موسى إدريس انديلى
- قرار بشأن المبادئ الأساسية وأولويات السياسة في السياسات الأسرية في أفريقيا
- قرار بشأن إنجاح الاستثمار الزراعي في أفريقيا
- قرار بشأن الحوار حول العلاقة القائمة بين البرلمان الافريقي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك من أجل التصدي لمرض الإيدز
- قرار بشأن إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا
- قرار بشأن إيفاد بعثة بحسن النية إلى كينيا
- قرار بشأن بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى
- قرار بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)
- قرار بشأن تحسين صناعة الطاقة في أفريقيا من أجل التنمية المستدامة
- قرار بشأن إعادة التزام مركزية الأسرة الأفريقية

2.4 كانت الدورة العادية الرابعة 10 إلى 19 مارس 2014 فريدة من نوعها لأنها تزامنت مع احتفالات الذكرى العاشرة لتأسيس البرلمان الافريقى . وقد حضر الدورة الاستثنائية كبار الشخصيات المتميزة للغاية، خاصة معالي/ محمد ولد عبد العزيز، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ورئيس الاتحاد ومعالي/ يوري موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا وسعادة/ محمد عبد العزيز رئيس الجمهورية الصحراوية ومعالي/ جيري رولينقز الرئيس السابق لجمهورية غانا بالإضافة إلى العديد من الضيوف المتميزين والذين ألقوا كلمات ورسائل ودية في هذه المناسبة. ونحن لا نزال مثقلين بالفخر لتكريمهم الاستجابة لدعوتنا ليأتوا ويهنئون معنا احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة لوجودنا.

خلال هذه الدورة، كانت هناك مناقشات حول عدد من القضايا الرئيسية مما أدى إلى اعتماد القرارات والتوصيات التالية:

- توصيات بشأن ميزانية الاتحاد الأفريقي لعام 2015.
- التوصيات المنبثقة عن حوار المرأة.
- التوصيات المنبثقة عن حوار حول الشباب.

- توصيات من الحوار مع المجتمع المدني.
- قرار يشيد بالرئيس الراحل لجنوب افريقيا سعادة نيلسون روليهلاهلا مانديلا.
- قرارات حول تحقيق جدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063.

مرفق طيه توصيات الدورتين العاديتين في الملحق 1.

5. الخطة الاستراتيجية للبرلمان الافريقي فى الفترة 2014-2017

في أكتوبر عام 2013، بدأ البرلمان الافريقي عملية لصياغة خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017. وأبلغت عملية صياغة الخطة الاستراتيجية 2014-2017 التي كتبها البرلمان الافريقي تجارب مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى المماثلة التي وضعت بالفعل خططا استراتيجية لكل منها. وكانت العملية تشاورية للغاية وقائمة على المشاركة وشاملة شارك فيها مكتب البرلمان الافريقي وأعضاء البرلمان الافريقي ومفوضية الاتحاد الإفريقى وموظفو البرلمان الافريقي والبرلمانات الإقليمية والشركاء في التنمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الاستراتيجية الأخرى الخارجيين والمتوخين للمساهمة بطريقة واحدة أو أخرى، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرلمان الافريقي (SP) كانت قد نوقشت واعتمدت في وقت لاحق خلال الدورة العادية الرابعة للبرلمان الافريقي في مارس 2013. فالخطة الاستراتيجية الجديدة تجسد هدفا استراتيجيا ومكانة وأهدافا للبرلمان الافريقي على مدى السنوات الأربع المقبلة، وقد ركزت على هذه ستة مناطق استراتيجية واسعة: (i) تعزيز الوظائف التشريعية البرلمانية للبرلمان الافريقي؛ (ii) توفير منصة للأصوات السائدة وتلك التى في المهجر في عملية صنع سياسة الاتحاد الأفريقي؛ (iii) تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا؛ (iv) تعزيز السلام والأمن والاستقرار؛ (v) تعزيز التكامل والتنمية في أفريقيا؛ و (vi) تعزيز القدرة المؤسسية للبرلمان الأفريقي. مع هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة اعتمد البرلمان الافريقي وإضفى الطابع المؤسسي على نهج الإدارة القائمة على النتائج (RBM) لتحسين الكفاءة والفعالية في عملياته.

6. بعثات مراقبة الانتخابات

من غير الممكن إنكار أن بعثات مراقبة الانتخابات في الاتحاد الافريقي تهدف لتأمين مصداقية العمليات الانتخابية الوطنية عن طريق ضمان تحقيق مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان حرة ونزيهة النتائج. والأساس المنطقي هو أن التقليل من تزوير الانتخابات يضمن ثقة الشعب في العملية الديمقراطية، وبالتالي يجنب النزاعات بعد الانتخابات.

واستنادا للخلفية أعلاه وتعزيزا لتحقيق أهدافها شارك البرلمان الأفريقي في عدة بعثات لمراقبة الانتخابات المشتركة. وشارك أعضاء البرلمان الافريقي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في الدول الأعضاء كما يلى:

- توقو، 21 يوليو 2013 برلمانية
- مالي، 28 يوليو 2013 - رئاسية
- زمبابوي، 31 يوليو 2013 – رئاسية/ برلمانية
- مالي، 11 أغسطس 2013 – لإعادة الرئاسية

- رواندا، 16 سبتمبر 2013 - برلمانية
- سوازيلاند، 20 سبتمبر 2013 - برلمانية
- غينيا، 24 سبتمبر 2013 - برلمانية
- الكاميرون، 30 سبتمبر 2013 – برلمانية ومجالس
- مالي، 24 نوفمبر 2013 - برلمانية
- مدغشقر، 20 ديسمبر 2013 - لإعادة الرئاسية
- غينيا بيساو، 16 مارس 2014 – رئاسية
- الجزائر، 17 أبريل 2014 - رئاسية
- جنوب أفريقيا، 7 مايو 2014 – رئاسية / برلمانية و إقليمية / تشريعية
- ملاوي، 20 مايو 2014 - رئاسية/ برلمانية
- مصر من 26 إلى 28 مايو 2014 – رئاسية

ونحن نعتقد أن أعضاء البرلمان الافريقي لديهم المعرفة والخبرة اللازمة بشأن مسائل الانتخابات. ومن هنا جاءت مشاركة أعضاء البرلمان في إدارة العملية قبل وأثناء الانتخابات سواءً، وبأمر بالغ الأهمية وينبغي تعزيز التنسيق لفعاليةٍ أكثر ونتائج جيدة. هذا وقد أنشأ البرلمان الافريقي وحدة للانتخابات الأمر الذى يحتاج له الدعم من الاتحاد الافريقي..

7. بعثة تقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى

بعد التدهور المستمر في الوضع السياسي والأمني والإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، أوفد البرلمان الافريقي بعثة لتقصي الحقائق إلى البلاد من 2- 4 أكتوبر 2013، من أجل جمع المعلومات الكافية التي من شأنها تمكين البرلمان الافريقي من اقتراح الحلول اللأزمة في هذا البلد.

واستنادا إلى قوة المعلومات التي تم جمعها من البعثة، قام البرلمان الافريقي بعدة توصيات تدعو الاتحاد الأفريقي لتسريع نشر بعثة الدعم الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى (MISCA) في جميع أنحاء البلاد لتوفير المناخ الملائم لتنظيم انتخابات شفافة وحرة ونزيهة؛ إعادة توطين النازحين وتقديم المساعدات الإنسانية من الحكومة الانتقالية والحاجة للاتحاد الأفريقي فى اتخاذ تدابير من أجل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى للتمكين من بناء القدرات والدفع للخدمات العامة وعن شركاء لاستئناف الدعم لCAR ونزع السلاح عاجلا من المرتزقة الوطنيين والأجانب وطرد الأجانب من البلاد لإفساح المجال لبيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية، وضرورة قيام المجتمع الدولي للضغط على الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاث إدارة التحول إلى العمل معا: الحاجة الملحة للاتحاد الافريقي لمعالجة قضايا انتهاك حقوق الإنسان وحوار شامل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تهيئة مناخ سلمي قبل الانتخابات.

ويرد التقرير الكامل طيه في الملحق 2.

8. العلاقات الدولية والشراكات الاستراتيجية

1.8 نتج عن تطور النهج التعاوني للمشاركة من جانب البرلمان الافريقي في نهج أكثر استراتيجية وتنسيقا لإقامة شراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية ومع المجتمع المدني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير،

شارك في البرلمان الافريقي مع البرلمان الأوروبي (EP) والاتحاد الأوروبي (EU) والأمم المتحدة (UN) فيما يتعلق بتعزيز الشراكات لتحقيق نتائج أكثر فعالية.

2.8. الجمعية البرلمانية لرابطة الدول المستقلة: 28 إلى 30 نوفمبر 2013

الاتحاد الفدرالى الروسي هو دولة عضو رئيسية للجمعية البرلمانية لرابطة الدول المستقلة . فهو هو جزء من بلدان بريكس "البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا"، التي لديها اتفاق تعاون مع الاتحاد الافريقي. الاتحاد الروسي هو أيضا عضو في مجلس الأمن الدولي. فقد وقع البرلمان الافريقي مذكرة تفاهم مع رابطة الدول المستقلة عن التعاون المتبادل.

وبناء على دعوة من رابطة الدول المستقلة، حضر وفد من رئيس البرلمان الافريقي وكاتب البرلمان مداولات الجمعية من 28-30 نوفمبر 2014. وخاطب رئيس البرلمان الافريقي الجمعية وعمل الوفد لقاءات ثنائية مع المسؤولين الروس البارزين فى الحكوميين. وكانت نتائج البعثة زيادة تعزيز العلاقات بين البرلمان الافريقي ورابطة الدول المستقلة وإشارة من الأمين العام رابطة الدول المستقلة من استعداده لإرسال الموظفين إلى البرلمان الافريقي للمساعدة في بناء قدرة البرلمان الافريقي لإعداد قوانين نموذجية.

3.8 الاستراتيجية الثالثة المشتركة بين أفريقيا وأوروبا (JAES): 31 مارس - 3 أبريل 2014

تلبية لدعوة من البرلمان الأوروبي، توجه رئيس البرلمان الافريقي على رأس وفد من البرلمان الافريقي إلى بروكسل لحضور الاجتماع البرلماني الثالث لاستراتيجية أوروبا المشتركة مع أفريقيا (JAES) في الفترة من 31 مارس - 1 أبريل 2014. وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان الافريقي والبرلمان الأوروبى EP هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في الهيكل المؤسسي للاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا أوروبا.

كان البند الرئيسي على جدول أعمال الاجتماع هو تقييم للاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا وأوروبا 2010-2013. وبعد التعاقدات البرلمانية من كلا الجانبين بشأن القضايا الناشئة عن التقرير المرحلي، اعتمد البرلمانان اعلانا مشتركا حول الطريق إلى الأمام الذي قدم إلى اجتماع رؤساء دول وحكومات القمة الرابعة المشتركة بين أوروبا وأفريقيا. ويمكن تلخيص النتائج الأساسية للقمة على النحو التالي:

- الحاجة لدور برلمانى يكون قويا لتعزيز الديمقراطية والشفافية في مجال العلاقات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي؛
- الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب الذي ينبغي أن يظل على رأس جدول الأعمال في حوار رسمي حول حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي.
- يوصى بضرورة التركيز على عدد محدود من الأهداف الرئيسية الواقعية في المجالات ذات الأولوية التالية:

(i) حول السلام والأمن

يجب الحفاظ على إنجازات السلام الأفريقي ووضعها خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المقبل في حين ينبغي دعم إقامة السلام والأمن فى أفريقيا.

(ii) حول الحكم الاقتصاد الكلي

من أجل السماح ينبغي تعزيز التنمية الشاملة التي تركز على الناس، والانتباه إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية الكلية، بدءا من المستوى القاري ويتقاطرون إلى أسفل إلى جميع مستويات الدولة. ينبغي وضع النظم الضريبية عادلة وفعالة والقسري لضمان عائدات الدولة المستدامة لتوفير خدمات فعالة للمواطنين. يتعين

على الشركات دفع ضرائبهم في البلاد التي تعمل فيها وتوليد الأرباح الخاصة بهم. ولا بد من بذل الجهود الطموحة في كل من أوروبا وأفريقيا لمكافحة التهرب الضريبي ,التهرب من دفع الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة والتي تكلف حاليا البلدان الأفريقية المليارات من الدولارات كل عام.

(iii) فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتجارية

فترة تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي يجب أن تتراح إجراءات ملموسة للتعاون القاري في مجالات التعليم وتطوير البنية التحتية والتي يجب أن تكون معتمدة من قبل التمويل اللازم. وينبغي دعم التجارة البينية الأفريقية وتحقيق قيمة مضافة للمنتجات الأفريقية ووجود إمكانات كبيرة لخلق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك للحد من التبعية الاقتصادية وخلق فرص العمل.

(*iv*) حول القضايا الاجتماعية

الزم البرلمانان نفسيهما لرصد الالتزامات وتنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام 2015 وخاصة في مجالات إنهاء الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث خاصة عن طريق ضمان أن أسبابها جذرية مثل الفقر ونقص التعليم و يتم تناول المعايير الثقافية من أجل معالجة مسألة عدم المساواة الاجتماعية التي تواجهها الفتيات والنساء.

وأعرب أيضا عن القلق بشأن التطورات الأخيرة من حيث زيادة التوتر والتمييز والاضطهاد في بعض أجزاء من القارة الأفريقية على أساس العرق أو الدين وإنكار حقوق الأقليات. ومع ذلك، بالنسبة لمسألة التمييز على أساس التوجه الجنسي، كان هناك اختلاف في الرأي بين أعضاء البرلمان الأفريقي والبرلمان الأوروبي.

أوصي بأن إدارة تدفقات الهجرة يجب القيام بها في حوار وبالتعاون مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ويجب أيضا اتخاذ تدابير لمعالجة أسباب وعواقب غالبا ما يكون مميتة للهجرة والاتجار بالبشر من البلدان الأفريقية إلى أوروبا.

بالنسبة لقضية الصحراء الغربية، كان الرأي أنه يجب أن تحل في إطار الأمم المتحدة ومن خلال الحوار مع جميع الأطراف المعنية ودعوة الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي أن يكونا مفيدين في هذا الصدد.

وأخيرا، خلص الاجتماع إلى أنه على الرغم من أن قمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي الرابعة تجري في وقت من التحدي، فمن المهم أن التقدم والإنجازات بالفعل في مكان لا ينبغي أن تتأثر سلبا بسبب التخفيضات في الميزانية في الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تخفيضات للتعاون الإنمائي. وأن البرلمان الأفريقي والبرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية والإقليمية بالإضافة إلى المجتمعات المدنية فى كلتا القارتين يجب أن تشارك بشكل كامل في اتخاذ القرار وأن المبادئ الأساسية للديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون يجب أن تكون مؤيدة.

4.8. مؤتمر طوكيو-V: 1 – 3 يونيو، 2013

تمشيا مع أحكام المادة 3(7) من البروتوكول المنشئ للبرلمان الافريقي الذي يتطلب من البرلمان الافريقي التعاون والتنمية في أفريقيا، بناء على دعوة من حكومة اليابان، توجه وفد من البرلمان الافريقي إلى اليابان

لحضور مؤتمر طوكيو-V من 1-3 يونيو 2013. وكان المؤتمر تيكاد طوكيو-V قد شارك في تنظيمه اليابان والأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الافريقي.

5.8 الذكرى العشرين للجمعية العامة للجمعية البرلمانية الدولية للارثوذكسية، اليونان: 26 يونيو – 1 يوليو، 2013.

في إطار تنفيذ اتفاق التعاون بين البرلمان الافريقي والجمعية البرلمانية الدولية على الأرثوذكسية، شارك البرلمان الافريقي في الذكرى العشرين للجمعية العامة للجمعية البرلمانية للأرثوذكسية في الفترة من 26 يونيو إلى 1 يوليو 2013 في أثينا، اليونان.

وقد قدم المؤتمر عددا من المواضيع بما في ذلك "الديمقراطية البرلمانية والمسيحية الأرثوذكسية: القيم والمفاهيم و"العقيدة والديمقراطية" و "المسيحية والسياسة في عالم الغد"، و"القيم والمفاهيم للعصر الحديث".

9. الندوات والمؤتمرات

خلال الفترة تحت الاستعراض قام البرلمان الافريقي بتنظيم ندوات ومؤتمرات شارك فيها كما يلى:

1.9 المؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات: 15 – 16 أغسطس، 2013.

بما يتفق مع تقاليدنا ووفقا للمادة 18 من البروتوكول المنشئ للبرلمان الافريقي الذي يتطلب من البرلمان الافريقي العمل في تعاون وثيق مع البرلمانات الوطنية والهيئات البرلمانية الإقليمية، نظم البرلمان الافريقي المؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات فى 2013 الذي سبقه اجتماع لكتبة البرلمانات الأفريقية فى 15 و 16 أغسطس، 2013. وقد افتتح المؤتمر فخامة الرئيس السابق للكوت دي فوار بيدرو بيريز الذي قدم عرضا قويا على عموم الافريقية والنهضة الأفريقية.

وأكد المؤتمر أنه: بما أن عموم الافريقية والنهضة الأفريقية هو محرك حيوي من التكامل الأفريقي والنمو، وأن هناك ضرورة للتفكير في التقدم المحرز حتى الآن على التكامل الأفريقي. وحول مسألة تحول البرلمان الأفريقي: أكد المؤتمر بأنه ينبغي وضع اهتمام خاص للمشروع المعدل لبروتوكول البرلمان الإفريقى، وأوصى بأن البرلمانات الوطنية ينبغي أن يكون لها مسؤولية توعية لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الشؤون الخارجية بالنسبة للحاجة إلى البرلمان الإفريقى وأن يتمتع بصلاحيات تشريعية لتطوير مشروع القوانين النموذجية التي من شأنها دعم مواءمة التشريعات في القارة في مناطق محددة بوضوح وبالتالي خلق إطار قانوني للتكامل القاري وخاصة في مجالات التجارة وحرية تنقل الأشخاص. وفي هذا الصدد، أوصى المؤتمر بأن البرلمان الإفريقى يجب أن يعمل جنبا إلى جنب مع البرلمانات الإقليمية والوطنية لمواءمة التشريعات ولإزالة الحواجز الحالية التى تكافح ضد نمو التجارةالأفريقية البينية.

كذلك تم الاتفاق على أن تتعاون البرلمانات الوطنية والإقليمية الفرعية والبرلمان الافريقي مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ويجب أن تكون جزءا من عملية تنمية مواثيق الاتحاد الافريقي وعمليات الصنع لتمكين التعاون والصلات الكافية لضمان الملكية اللازمة، وبالتالي لتمكين التصديق السريع والتدجين.

2.9. الاجتماع مع رؤساء البرلمانات الإقليمية

وفقا للمادة 18 من البروتوكول المنشئ للبرلمان الافريقي الذي يتطلب من البرلمان الافريقي عقد محافل تشاورية سنوية مع الهيئات البرلمانية الإقليمية، اجتمع مكتب البرلمان الافريقي مع رؤساء المنتدى البرلمانى للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقى ADC-PF وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS-P والمجلس التشريعى لجماعة شرق أفريقيا ايالا EALA وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك CEMAC) فى 16 أغسطس 2013 وكان الغرض من هذا الاجتماع مناقشة المسائل التالية:

- كيفية التعاون مع المواءمة والتنسيق بين قوانين الدول الأعضاء؛
- كيفية المساهمة في جدول أعمال التكامل؛ و
- تعزيز قرارات الاتحاد الافريقي في الدول الأعضاء.

وفي نهاية مداولاتهم، وافق الاجتماع على عقد هذا الاجتماع سنويا على حواف مؤتمر الرؤساء بتنظيم من البرلمان الافريقي وأعلن دعمه لعملية التحول من البرلمان الافريقي إلى البرلمان القاري مع الولاية التشريعية. واستغرق المؤتمر أيضا تقييم التقدم المحرز حتى الآن على التجارة البينية الأفريقية والتصديق والتدجين للاتحاد الافريقي على الصكوك المتعلقة بـ AGA واتفقوا على الحاجة إلى الدعم الجماعي.

3.9. حوار حول المرأة، 14 مارس 2014 تحت شعار "عشر سنوات من وجود البرلمان الافريقى : تأملات حول دوره".

نظم البرلمان الافريقي مؤتمرا للحوار النسائي فى مارس 2014 لتسهيل الحوار وتبادل الممارسات الجيدة بشأن مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام المستجيب للنوع الاجتماعي. وسهل اجتماع حوار رفيع المستوى بشأن الأبعاد الجنسانية والتحديات المتعلقة بالقضايا القائمة على نوع الجنس كما هو مفصل أدناه:

- قيادة المرأة ومشاركتها في صنع القرار؛
- تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة؛
- التصدي لصحة الأم (بما في ذلك قضايا الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة)؛ و
- تعزيز السلام والأمن للمرأة، بما في ذلك التصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة.

وقد ساعد الحوار في الدعوة إلى تشجيع الدول الأعضاء والبرلمانات الوطنية والمجتمع المدني فى ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار.

4.9 حوار حول المجتمع المدني: 15 مارس 2014

فى 15 مايو، 2014 التقت منظمات المجتمع المدني بما في ذلك القواعد الشعبية والمثقفين والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في ميدراند فى حوار لوجه مع أعضاء البرلمان الأفريقي في قاعة محاضرات بالبرلمان. وركز الاجتماع على الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق نهضة أفريقيا من خلال رؤية الاتحاد الأفريقي 2063.

في نهاية الحوار، كان الحل أن التحدي الرئيسي الذي يواجه القارة هو تطوير الصناعات لمعالجة المواد الخام إلى منتجات قيمة مضافة قابلة للتصدير. في هذا الصدد، دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي أمر

بالغ الأهمية. وللحد من الفقر وزيادة المسؤولية المشتركة، خاصة للشباب، سوف يحتاج إلى النمو في المستقبل لخلق فرص للعمل.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب بيئة تمكينية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. بعض العوامل المساعدة التي هي شروط مسبقة لجدول أعمال آخر عام 2015 هى السلام والأمن والحكم الرشيد والشفافية ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان للجميعوالتكامل الإقليمي وتعزيز القدرات المؤسسية. وينبغي على إطار التطور الجديد المضي أن يحمل قدما تلك الأهداف الإنمائية للألفية التي لا تزال ذات صلة بعالم اليوم والقضايا الناشئة التي تديم الفقر وإزالة الغابات وتدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

وقد تم الحل أخيرا بأنه ينبغي لمنظمات المجتمع المدني الانخراط مع البرلمان الافريقي كمسألة ذات أولوية لأن البرلمان الافريقي هو منتدى الشرعية الوحيد مع ولاية لتمثيل شعوب أفريقيا والتي تحوله إلى جهاز من أجهزة الاتحاد الافريقي مع اختصاص تشريعي ينبغي أن يتسارع.

5.9 حول الشباب، 17 مارس 2014:

تم تنظيم هذا الحدث بالتعاون مع مجلس الشباب الإفريقي (PAYC). فقد ركز على قضايا الشباب من أجل تعزيز تشريعات الشباب. وقد جلب هذا الحدث مئات الشباب معا للاتفاق على موقف مشترك بشأن قضايا الشباب الرئيسية التي تؤثر على الشباب والتي انعكست في إعلان حوار البرلمان الافريقي الشباب على:

- الشباب والبطالة والهجرة؛
- الشباب والتعليم واكتساب المهارات؛
- الشباب والسلام والأمن؛
- الشباب والمشاركة السياسية؛
- الشباب والصحة في أفريقيا.

وختاما، كلف الحوار البرلمان الافريقي بتعميق التفاعل مع الشباب الأفريقي والتفكير في دوره بالنسبة للقضايا المذكورة أعلاه.

0.10 أنشطة اللجان والتجمعات الإقليمية

1.10 جلسة اللجنة المشتركة للبرلمان الافريقي وأعضاء برلمان من أجل العمل العالمي (PGA) حول معاهدة تجارة الأسلحة، 17- 18، أكتوبر 2013

عقدت هذه الدورة المشتركة في حرم البرلمان الافريقي ونظمت بصورة مشتركة وبرعاية البرلمان الافريقي، وPGA والحكومة الألمانية على معاهدة لتجارة الأسلحة (ATT). كان الغرض تعريف أعضاء اللجنة المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة وأهدافها بهدف زيادة فهم الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه أعضاء البرلمان في جعل ATT واقعا قويا. علاوة على ذلك، سهلت الدورة مقدمة لكتيب برلماني عن PGA العالمية عن التصديق والتنفيذ لمعاهدة تجارة الأسلحة والأدوات البرلمانية PGA على ATT. وقد تم تحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها من قبل أعضاء البرلمان لتسهيل التصديق المبكر وتنفيذ ATT ومجموعة البرلمان الافريقي PGA / PAP تأسست لمواصلة الدعوة على ATT وأهداف أخرى من المؤسستين.

خلصت ورشة عمل مع بلاغ (ميدراند البيان) وأطلقت المجموعة PAP-PGA ككيان التي من شأنها تسهيل الإجراءات والمداولات الجارية مشتركة لتأمين النفاذ المبكر لمعاهدة تجارة الأسلحة وتحديد الوسائل المثلى لضمان تنفيذه قوية.

2.10 إنجاح الاستثمار الزراعي في أفريقيا " 8 - 9 نوفمبر، 2013، مالابو، غينيا الاستوائية:
نظم البرلمان الأفريقي وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك CEMAC) ندوة تحت شعار *"إنجاح الاستثمار الزراعي من أجل أفريقيا: استجابة برلمانية إلى اندفاع الأرض"* في 8-9 نوفمبر 2013 في مالابو، غينيا الاستوائية. كانت أهداف الندوة هى زيادة الوعي بين أعضاء البرلمان على نطاق وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي والمياه في منطقة أفريقيا الوسطى، وتعزيز سياسات الأراضي والحكم.
وتسعى الندوة إلى دعم البرلمان الافريقي وسيماك لوضع خطة عمل مفصلة لضمان أن الاستثمار الأجنبي في الزراعة يجلب أيضا منافع ملموسة للمجتمعات المحلية بما في ذلك السكان الأكثر ضعفا والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء المزارعات.

3.10 تبادل الزيارة وتقاسم الخبرة حول الانتجاع والرعاة في غرب أفريقيا، 12-16 نوفمبر 2103، بوركينا فاسو:

شارك البرلمان الإفريقى في تنظيم ورشة عمل تبادلية حول سياسات الثروة الحيوانية والرعاة في أفريقيا التى تم تنظيمها بواسطة الاتحاد البرلماني - المكتب الأفريقي للموارد الحيوانية (AU-IBAR)، في أوقادوقو، بوركينا فاسو في الفترة من 12إلى 16 نوفمبر، 2013 . وقد تم تنظيم ورشة العمل في إطار التعاون بين إدارة الاتحاد الأفريقي ولجنة الاقتصاد الريفي والزراعة (DREA) والبرلمان الإفريقى ولجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة.

4.10 المشاركة البرلمانية الإفريقية مع الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال ما بعد عام 2015، 20-21 نوفمبر، 2014.

نظم هذا الاجتماع في حرم البرلمان الافريقي في ميدراند، جنوب أفريقيا كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المكتب الإقليمي لأفريقيا، بالشراكة مع البرلمان الافريقي والشبكة البرلمانية الأفريقية (APKN) والأمانة العامة للجنة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي (HLC) بشأن جدول أعمال ما بعد 2015 ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية و حملة الأمم المتحدة للألفية (UNMC)، وكان الهدف هو تطوير فهم عام واستراتيجيات على المشاركة البرلمانية فى جدول الأعمال وآليات التصميم لتعزيز المشاركة البرلمانية وكيفية التأثير على العملية. وكان الهدف هو تطوير فهم عام واستراتيجيات للمشاركة البرلمانية حول جدول أعمال تنمية فيما بعد 2015 وتصميم آليات لتعزيز المشاركة البرلمانية وكيفية التأثير على عملية تطور الناس فى التوجه نحو الأهداف من المستفيدين المستهدفين.
وخلص الاجتماع باعتماد بيان النتائج والخطوات التالية لتعميق المشاركة البرلمانية لجدول أعمال تنمية فيما بعد 2015 .

5.10 وسائل اعلام الإصلاحات التشريعية وتحويل المذيعين فى الدولة لمذيعين عموميين في أفريقيا، 1-3 ديسمبر 2013:

تم تنظيم هذا المؤتمر بواسطة لجنة العدل لتقاسم المعرفة المتولدة عن البث العام في أفريقيا على مدى فترة خمس سنوات في 11 بلدا. ويستخدم المؤتمر الدعوة النابعة لرسم استراتيجية لتحقيق التأثير على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية من خلال تحديد المدافعين الذين يمكن الاستفادة من مواقفهم (صناع القانون والمنظمين وصناع السياسات ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم).

علاوة على ذلك، استهدف المؤتمر صحفيي الإصلاحات التشريعية في أفريقيا كأولوية وسلط الضوء على الحاجة إلى النزاهة والشفافية والمساءلة في عملية الهجرة الرقمية لضمان أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقوم بإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التشاور.

10 . 6 دور البرلمان الإفريقي في مناصرة الحملة للتصديق والتدجين والتنفيذ لميثاق الديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد (ACDEG)، دار السلام، تنزانيا، 5-7 ديسمبر 2013:

قام البرلمان الإفريقي بالتعاون مع دولة الاتحاد (SOTU) بتنظيم ورشة عمل حول دور مناصرة البرلمان الأفريقى للتصديق والتدجين والتنفيذ لميثاق الديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد فى 5-7 ديسمبر 2013، في دار السلام، تنزانيا. وكان الهدف هو تقديم أعضاء البرلمان الافريقي لأحكام ACDEG والجوانب العملية للتصديق عليها وتنفيذها. وركزت ورشة العمل أيضا على القضايا المتعلقة بأفضل الممارسات والاتجاهات الناشئة والآثار المترتبة على تنفيذ أو عدم تنفيذ الرفاهية للمنطقة. وقد عززت ورشة العمل قدرات أعضاء البرلمان الافريقي على استخدام دور البرلمان في الضغط من أجل تنفيذ الالتزامات الرئيسية لأحكام ACDEG. والجوانب العملية لتصديقها و تدجينها وتنفيذها. وركزت ورشة العمل أيضا على القضايا المتعلقة بأفضل الممارسات والاتجاهات الناشئة والآثار المترتبة على تنفيذ أو عدم تنفيذ لرفاهية منطقة شرق أفريقيا. وعززت ورشة العمل قدرات أعضاء البرلمان الافريقي فى استخدام دورهم البرلمانى في الضغط من أجل التصديق على الصكوك وتنفيذها وتدجينها.

7.10 المائدة المستديرة البرلمانية لتعزيز الدعوة والشراكات في الاستجابة لأمراض الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا، 25-26 مارس 2014، ميدراند، جنوب أفريقيا.

جرى اللقاء في حرم البرلمان الافريقي وشارك في استضافته مفوضية الاتحاد الأفريقي والبرلمان الافريقي. وكان الغرض من اجتماع المائدة المستديرة هو لمناقشة الطرق التي يمكن للمشرعين الاستفادة منها بشكل فعال حول رقابتهم التشريعية واعتمادات الميزانية وتتبع صلاحية النفقات وتسريع جهود الدعوة والمساءلة في تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة أمراض الإيدز والسل و الملاريا (2012-2015).

8.10 التشاور بين البرلمان الإفريقى والفريق الفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي حول دور البرلمان الافريقي في جدول أعمال 2063:

كان التركيز في التشاور لمناقشة وتطوير الروابط بين جدول أعمال 2063 والبرلمان الافريقي لضمان أن يكون جدول أعمال 2063 يبني عليه ويجلب على متن برنامج وخبرات البرلمان الافريقي، والتماس المدخلات من فريق البرلمان الافريقي الفني بشأن مشروع جدول أعمال 2063 وثيقة لتسهيل وضع اللمسات

الأخيرة عليه والمناقشة مع البرلمان الافريقي حول جدول أعمال ترتيبات التنفيذ لـ 2063، بما في ذلك على وجه الخصوص أدوار ومسؤوليات البرلمان الافريقي فيما يتعلق بهيئات مفوضية الاتحاد الإفريقى الأخرى وتحديد القضايا الرئيسية للبرلمان الافريقي لإدراجها في جدول أعمال 2063. وفي الواقع، أبرز البرلمان الافريقي القضايا التالية للنظر فيها في عملية صياغة جدول أعمال 2063:

- **الحاجة إلى تحديد النساء والشباب كعوامل حقيقية للتغيير** في سياق تجديد التأكيد والاعتراف بالنساء والشباب بوصفهم الوكلاء الحقيقيون للتغيير في أفريقيا من خلال إنشاء منصات لتحفيز مشاركتهم في العملية السياسية في افريقيا وجدول أعمال التنمية.
- **الحاجة إلى قدر أكبر من التآزر بين البرلمان الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي** في وضع وصياغة سياسات وأهداف وطرائق لتنفيذ جدول أعمال 2063 والتي ينبغي أن تحدث في عملية صنع القرار وليس بعد التطوير النهائي لها؛
- **الحاجة إلى بناء مؤسسات قوية وقيادة تحويلية:** من أجل تحقيق تطلعات جدول أعمال 2063 هناك ضرورة لقيادة تحويلية ونظام حكم مستقر لا يمكن أن يكون أكثر وأكد. وهذا يجب أن تكون متعمقا في مؤسسة عامة قوية وموثوق بها ولازمة لادراك مبادئ الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.
- **الحاجة إلى إنشاء مؤسسة تشريعية قارية أو منصة:** يجري تصميم إطار جدول أعمال 2063 على خلفية الأطر القارية التى فشلت للأسف لتصل إلى النتيجة المرجوة. وكل من خطة عمل لاجوس ومعاهدة أبوجا، اعتنق مبادئ وأهداف تتجلى في جدول أعمال 2063 مع إشارة خاصة إلى التصنيع والتجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالنظر إلى أن فشل الأطر السابقة قد تم بربط مخول إلى "عدم وجود آلية تنسيق قارية قوية " وتحول البرلمان الافريقي من هيئة استشارية إلى مؤسسة ذات اختصاص تشريعي يحتاج لإدراجه في مشروع جدول الأعمال الحالي لعام 2063

11. عرض ومناقشة ميزانية الاتحاد الأفريقي 13 مارس 2014

في الدورة العادية الثالثة للبرلمان الإفريقى الثالث طُلِبَ من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم مناقشة من قبل البرلمان حول مشروع ميزانية الاتحاد الأفريقي لعام 2015 على النحو المنصوص عليه بموجب المادة 11(2) من البروتوكول. وقد تفضل معالي السيد/ ايراسموس نوانشى نائب رئيس المفوضية بتقديم العرض وللمرة الأولى قام البرلمان بمناقشة ميزانية الاتحاد الأفريقي، وقدم توصيات في هذا الشأن على النحو المطلوب، قبل الموافقة عليه من قبل مجلس الاتحاد الأفريقي. وبوصفه الهيئة القانونية المكلفة بمسؤولية اقرار الموازنة، قام البرلمان الافريقي جنبا إلى جنب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين على العمل معا لضمان أن مهمة مناقشة ميزانية الاتحاد الأفريقي من قبل البرلمان تبقى نشاطا سنويا مع قدر أكبر من الفعالية.

12. التعاون المشترك بين الأجهزة

التعاون مع أجهزة الاتحاد الأفريقي هو عامل أساسي في تحقيق الأهداف العامة للبرلمان الإفريقى. ووعيا لهذه الحقيقة بما يتفق مع ولايته، قام البرلمان الافريقي بأخذ زمام المبادرة لإقامة علاقات بين الأجهزة داخل بنية حكم الاتحاد الأفريقي لتضافر الجهود والأداء الأكثر فعالية.

.

1.12 التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي

قام البرلمان الافريقي بإعادة الانحياز مع لجانه الموضوعية العشرة إلى تلك الإدارات المنتمية إلى مفوضية الاتحاد الإفريقى لتعزيز وظيفة الرقابة من البرلمان الافريقي. وقد عززت هذه العلاقة المشاركة فى المعلومات وتطوير البرنامج المشترك والمواءمة بين الخطة الاستراتيجية للبرلمان الافريقي وعمليات التخطيط الاستراتيجي للشروع في برامج مشتركة.

2.12 بنية الحكم في أفريقيا (AGA)

البرلمان الأفريقى هو جهاز رئيسي يشمل تنفيذ بنية الحكم في أفريقيا (AGA). وبنية الحكم فى أفريقيا هى الإطار المؤسسي القاري الذى يهدف إلى ربط وتمكين وبناء قدرات الشعوب الأفريقية في تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية في أفريقيا. وتصور AGA باعتبارها الإطار السياسي والمؤسسي الشامل لتعزيز وحماية ومؤازرة الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية في القارة. وهى تجسد لتطلعات الشعوب الأفريقية وعزمها على تحسين حياتها بكرامة من خلال تعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية.

وكجزء من الجهود الرامية إلى تفعيل التكامل لـ AGA، عقدت في كيب تاون، جنوب أفريقيا المشاورة الفنية التى تشمل الأربعة أجهزة الرئيسية لـ AGA، وهي اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والبرلمان الأفريقى وإدارة الشؤون السياسية، في الفترة من 19 - 23 مايو، 2014 بهدف تعزيز الفهم المشترك والتقدير وملكية AGA من قبل الأربعة أعضاء الرئيسيين في منصة الحكم في أفريقيا. في نهاية ورشة العمل، تم تطوير وثائق AGA كقاعدة وخطة عمل مشتركة يتم تنفيذها بشكل مشترك من قبل الأجهزة.

3 .12 الاجتماع التشاوري بين مكتب البرلمان الافريقي ومكتب لجنة الممثلين الدائمين: 10 - 12 مايو 2014 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا

يعتقد البرلمان الافريقي أن التعاون والاشتراك بين البرلمان الافريقي ولجنة الممثلين الدائمين هو ضروري لأداء أكثر فعالية ودعم للمجلس التنفيذي والجمعية في عمليات صنع قرار الاتحاد الأفريقي. وتعزيزا لعلاقة العمل هذه، والبرلمان الافريقي بدعم من مكتب المستشار القانوني تيسر اللقاء بين مكتب البرلمان الافريقي ومكتب لجنة الممثلين الدائمين بين 10 و 12، مايو 2014 في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا.

وكانت النتيجة الرئيسية للاجتماع اقتراحا لمزيد من تعديل المواد 8 (1) (أ) و 8 (2) من مشروع البروتوكول المعدل لمعالجة شواغل الدول الأعضاء التالية المزيد من المشاورات على النحو المطلوب من قبل الجمعية، للنظر في أجهزة السياسة.

13. المسائل الإدارية والمالية

ملخص المبادرات الإدارية والمالية الرئيسية التي أجريت والنتائج المحرزة الجديرة بالملاحظة التى تمت تغطيتها في المجالات الأساسية التالية من العمليات:

1.13 وضع البرلمان الافريقي في مكانه نظم الرقابة الداخلية وزاد من قوة الموظفين داخل الوحدة المالية التي أثرت إيجابا على الأداء العام للمالية. وتلقى البرلمان الافريقي رأي التدقيق من المدقق الداخلي للبرلمان الافريقي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وأكمل تقييم مدى كفاية الضوابط الداخلية وقام بتنفيذ خطط العمل التصحيحية كما هو مطلوب من قبل الإدارة. علاوة على ذلك، قامت الوحدة بالمتطلبات

والمواعيد النهائية التي حددها البرلمان الافريقي/ الاتحاد الافريقي لتطوير وتقديم جميع مكونات ميزانية 2014/2013، بما في ذلك الخطة المالية وحزم القرار.

2.13 خلال الفترة قيد الاستعراض، تسلَّمت الأمانة العامة أيضا مجلسا خارجيا من مراجعي للحسابات من الاتحاد الافريقي والمنظمات الشريكة لتقييم ومراجعة بعض أنشطة البرلمان الافريقي. وعموما، كانت تقارير مراجعة حسابات البرلمان الافريقي خلال فترة إعداد هذا التقرير غير مؤهلة نتيجة للتحسينات في وحدة المالية التي أثرت بشكل إيجابي على خدماتنا المالية والمحاسبية؛ بما في ذلك احتياجات المرتبات والميزانية والتنفيذ والتخطيط والتحليل والإدارة الصحيحة لأموالنا عموما.

3. 13 في نفس السياق، كان هناك تحسن ملحوظ في وحدة الموارد البشرية التي خفضت بشكل كبير من تراكم تكلفة أيام الإجازة لموظفى الاتحاد، حيث أن قائمة الإجازة تدار الآن بشكل صحيح حتى يتسنى للموظفين الآن أخذ إجازاتهم فى وقتها.

14. التحديات الرئيسية

1.14 عدم كفاية الموارد المالية

عدم كفاية الميزانية المعتمدة لتنفيذ برامج وأنشطة البرلمان الافريقي تظل تحديا كبيرا للمؤسسة. وحتى مع الميزانية المعتمدة، هناك جزء ضئيل يتم استخلاصه. فالبرلمان الافريقي، مثل معظم أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، يعتمد بشكل كبير على الدعم المالي والفني من الجهات المانحة لتنفيذ أنشطته البرنامجية. لم يبشر هذا بالخير بالنسبة للتنفيذ الفعال لهذه الولاية، وبالتالي يحتاج إلى المعالجة كمسألة ذات أولوية.

2.14 الولاية المحدودة

البرلمان الأفريقي حاليا يقوم بدور استشاري وناصح فقط. وعلى الرغم من أن البروتوكول ينص على تنقيحه بعد 5 سنوات، لتزويده بالاختصاص التشريعي التدريجي على النحو المتوخى في المادة 11 من البروتوكول المنشئ للجماعة الاقتصادية بالنسبة للبرلمان الأفريقي، ومشروع التعديل الذي كان قبل الجمعية منذ مايو 2012 لم يتم اعتماده بعد. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة للتنفيذ الفعال لهذه الولاية، لا سيما وأنه يتعلق بإنشاء إطار قانوني لتنفيذ البرامج والسياسات للاتحاد الأفريقي.

3.14 الأمانة العامة والتوظيف

لا يزال عدم كفاية العدد المطلوب من موظفي الأمانة المهنيين من أجل التنفيذ الفعال لولاية البرلمان الافريقي يشكل تحديا. ولكن مع الموافقة على الهيكل التنظيمي للبرلمان الافريقي وتوفير التمويل اللازم لتنفيذه، فإن عملية التوظيف جارية. ومن المؤمل أنه في ملء الزمان، سوف يكون هذا التحدي شيئا من الماضي.

15. الخلاصة والتوصيات

1.15 في حدود قدراته كجهاز استشاري وناصح مجرد و بالرغم من تحديات تمويله، حقق البرلمان الافريقي معالم في تنفيذ ولايته وهو ما يمكن استنتاجه من تقرير النشاط هذا. وإننا نعتقد أنه مع تعزيز الدور والتمويل الكافي، فإن البرلمان الافريقي بدون شك فيه أداء أكثر فعالية.

2.15 يعتقد البرلمان الإفريقى أيضا أن جدول أعمال 2063 يوفر منصة فريدة من نوعها لتفعيل رؤية الآباء المؤسسين للاتحاد الافريقي. ونظرا لفشل الأطر الماضية، فقد أصبح من الضروري أنه من أجل النمو القارى والتنمية والمستدامة، فإن البرلمان الافريقي كجهاز برلمانى قارى للاتحاد الأفريقي بحاجة إلى التعزيز كأداة حقيقية لا تتجزأ من أجل تحقيق تطلعات وأهداف و معالم جدول أعمال 2063.

3.15 على الخلفية أعلاه، فإننا نناشدكم، أصحاب المعالي، استخدام مساعيكم الحميدة لدعم اعتماد مشروع البروتوكول المعدل في مجمله من قبل المجلس، بصيغته المعدلة كمزيد من الاجتماع الوزاري الأول للجنة الفنية المتخصصة فى العدل والشؤون القانونية والتى وافق عليها في وقت سابق وزراء العدل والمدعين العامين ولجنة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

–

Gallagher Convention Centre, Private Bag X16, Midrand 1685, Johannesburg, Republic of South Africa
Tel: (+27) 11 545 5000 - Fax: (+27) 11 545 5136 – Web site: www.pan-african-parliament.org

PAP.3/PL/Res.1-10 (III)

الأصل: اللُغة الإنجليزية/الفرنسية

البرلمان الثالث

الدورة العادية الثالثة

البرلمان الإفريقي

21 – 31 أكتوبر 2013

مشـــروع القـــرارات

PAP.3/PL/Res.01 (111)

1. قرار بتأبين معالي رئيس البرلمان السابق الراحل / د. موسى إدريس انديلي

عرفاناً بالمُساهمات التي قدمها معالي/ د. موسى إدريس انديلي، خلال قيادته للبرلمان الإفريقي في مرحلة التغيير؛

أخذاً في الإعتبار الدور الذي قام به الراحل في السعي لدى رؤساء الدول والحكومات الإفريقية لتحويل البرلمان الإفريقي إلى مؤسسة ذات سُلطة تشريعية، وجهوده الدءوبة لتعزيز الميثاق الإفريقي للديمقراطية والإنتخابات والحوكمة، مما أدى إلى دخول الميثاق حيز النفاذ في 15 فبراير 2012؛

أخذاً في الإعتبار أيضاً أن د. إدريس انديلي، جسد مقولة القيادة بالقدوة ولم يترك خلفه أي سابقة فساد أو مُخالفة أو سوء إستغلال لسُلطاته؛

تقديراً لدوره الشخصي كصانع للسلام، وأن أبواب مكتبه كانت مفتوحة على مصراعيها لأي عضو من أعضاء البرلمان للتشاور؛

إقراراً بأن تواضعه الإنساني شكل تحدياً وصار مثالاً ينبغي أن يحتذيه ويقتفيه أسلافه رؤساء وقادة البرلمان الإفريقي؛

يُقرر البرلمان الإفريقي:

1) **تأبين وتكريم ذكرى رئيس البرلمان الإفريقي السابق الراحل، معالي/ د. موسى إدريس انديلي، الذي توفي يوم 19 مايو 2013، كما يُعرب البرلمان عن تقديره العظيم للنهج والطريقة والمقدرة الفائقة التي قاد بها الفقيد الراحل البرلمان الإفريقي (البرلمان الثاني)، والخدمات الجليلة التي قدمها للشعوب الإفريقية.**

2) **تسمية القاعة الرئيسية بالبرلمان الإفريقي بإسم "قاعة معالي/ د. موسى إدريس انديلي".**

PAP.3/PL/Res.02 (111)

2. قرار حول المبادئ الأساسية وأسبقيات الخُطط في سياسات الأُسرة في إفريقيا

إدراكاً للحاجة إلى إبراز جوهر القيم الإفريقية والمُحافظة عليها، وتقوية الأُسرة الإفريقية؛

أخذاً في الإعتبار، أن على البرلمان الإفريقي إستغلال الذكرى الخمسين للإتحاد الإفريقي، لإثارة حوار بالدول الأعضاء حول الإفريقانية والنهضة الإفريقية؛

أخذاً في الإعتبار أيضاً، أن على البرلمان الإفريقي الإضطلاع بدور فعال في السعي والحث على تطبيق الإطار العام للسياسة الإجتماعية الإفريقية، وُخطة عمل الأُسرة في إفريقيا؛

وعياً بأهمية إنشاء بؤر إتصال بالبرلمانات الوطنية للإفادة بمدى تطبيق المواقف الإفريقية المُشتركة، وخُطة عمل الأُسرة في إفريقيا؛

يُقرر البرلمان الإفريقي:

1. العمل على إبراز القيم الجوهرية للأُسرة الإفريقية والمُحافظة عليها، وتقوية الأُسرة الإفريقية.

PAP.3/PL/Res.03 (111)

3. قرار بتفعيل الإستثمار الزراعى فى إفريقيا

وعياً بالحاجة إلى الإستثمار في تنمية القارة الإفريقية، وخاصةً القطاع الزراعي والمناطق الريفية؛

أخذاً في الإعتبار، القلق الكبير من تزايد ظاهرة الإستحواذ الجشع على الأراضي، وكذلك الآثار المُترتبة على الإستثمارات الأجنبية المُباشرة والإستثمارات الوطنية على الأراضي وموارد المياه وغيرها من الموارد الطبيعية؛

أخذاً في الإعتبار الآثار السلبية للإستحواذ الجشع على الأرض على حقوق الإنسان، وخاصةً على الفئات الإجتماعية المُستضعة والمرأة؛

سعياً إلى ضمان حق الحصول على الأراضي لكافة مُستخدميها من أجل تحسين ظروف حياة المُجتمعات الإفريقية؛

تأكيداً على الإلتزام بالتنمية المُستدامة والتصميم على دعم الكرامة الإنسانية للجميع؛

إدراكاً لأهمية تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، وإقراراً بأن إستئصال الفقر والجوع وسوء التغذية، وحماية الموارد الطبيعية عوامل أساسية في التنمية المُستدامة؛

إدراكاً لأهمية الدفاع عن مبادئ المساواة والعدالة وتعزيزها بين شعوبنا؛

كذلك أخذاً في ال'تبار؛ إعلان الإتحاد الإفريقي حول مسألة الأراضي والتحديات في إفريقيا، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا، وإعلان المساواة بين الجنسين في إفريقيا، وإطار وموجهات سياسة الأراضي، وخُطة عمل نيروبي؛

إدراكاً لأهمية إعلان مابوتو لعام 2003 حول الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا، وخاصةً الإلتزام بتخصيص 10% من الميزانيات الوطنية العامة لتنفيذ خُطط التنمية الزراعية والريفية؛

كذلك إدراكاً لإقرار الإتحاد الإفريقي والشُركاء بوضع مُبادرة نمو إفريقيا موضع التنفيذ، بُغية تعزيز وتوجيه الإستثمارات الزراعية الخاصة بالدول الأعضاء؛

يـُقرر البرلمان الإفريقي:

1. **تعبئة الرأي العام والحكومات حول مسألة الإستحواذ الجشع على الأراضي، ورفع الوعي بين المواطنين بشأنها، وذلك من خلال الحملات العامة وجلسات الحوار البرلماني الخاصة.**

2. **السعي والضغط بالبرلمانات الوطنية بهدف حشد الموارد لتطوير الزراعة في إفريقيا، وذلك في كافة البرلمانات الوطنية عند دراسة الميزانيات العامة والتصويت عليها، لأجل ضمان تطبيق إعلان مابوتو لعام 2003.**

3. **التعهد بدعوة الإتحاد الإفريقي وكافة المؤسسات والمُنظمات الإفريقية الإقليمية لدعم تطبيق هذا البرنامج الرامي إلى تفعيل الإستثمار الزراعي في إفريقيا.**

4. **السعي والعمل على إنشاء شبكة من البرلمانيين تحت رعاية البرلمان الإفريقي، والمجلس التشريعي لشرق إفريقيا (اياك)، وبرلمان الإتحاد البرلماني والنقدي لغرب إفريقيا (ايموا)، وبرلمان المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (اكواس)، وبرلمان المجموعة الإقتصادية لوسط إفريقيا (سيماك)، وبرلمان مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية (سادك)، والإتحاد البرلماني للبرلمانيين الأوروبيين (اويبا)، وأن تكون هذه الهيئات مسئولة عن الإدارة العامة للإستثمار والأراضي في إفريقيا.**

PAP.3/PL/Res.04 (111)

4. قرار عن الحوار حول العلاقة الحالية بين البرلمان الإفريقي وبرنامج الأمم المتحدة لمرض الأيدز

مُدركاً بأن مُكافحة مرض الأيدز تُحظى بأولوية قصوى في أجندة دول القارة الإفريقية؛

مُشيراً إلى الحاجة إلى إعداد تشريعات مُلائمة تحمي حقوق الإنسان وتُراقب تطبيقها ورعاية المُتأثرين بمرض الأيدز، وتقديم الرعاية لهُم؛

مُصمماً على مُراقبة نشاطات الحكومات وضمان إيفائها بإلتزاماتها في هذا الصدد؛

مُصمماً أيضاً على مُراقبة الميزانيات الوطنية لضمان تخصيص الأموال الكافية لمُكافحة الأيدز وتمويل البرامج المحلية والدولية الرامية إلى مُحاربة المرض؛

مُقراً بالحاجة إلى إعداد ميثاق إفريقي نموذجي لمُحاربة مرض الأيدز بناءً على التجارب السابقة للتجمعات الإقليمية الإفريقية (سادك، اكواس، وإياك)؛

مُقراً أيضاً بالحاجة إلى إعداد ميثاق إفريقي لمُحاربة الأيدز بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي؛

مُدركاً للحاجة الماسة إلى مؤسسات كُبرى لتصنيع العقاقير الطبية في إفريقيا، ومواصلة الإستثمار في برامج مُكافحة الأيدز، ورفع قُدرات مراكز البحوث العلمية في إفريقيا، وتبادل التجارب والخبرات بين الدول الإفريقية وغيرها؛

يُقرر البرلمان الإفريقي:

1. **إعداد كُتيب مُرشد/دليل برلماني عن مرض الأيدز في إفريقيا.**
2. **إعداد منبر دائم لتبادل المعلومات لضمان تدفق المعلومات المتعلقة بالأيدز.**
3. **إعداد خُطة عمل متينة ومتجانسة لتفعيل مُذكرة التفاهُم.**
4. **تنظيم جلسة لكبار المسئولين خلال مؤتمر إيكاسا 2013، المُقرر إنعقاده بمدينة كيب تاون، والذي سوف تُشارك فيه البرلمانات الوطنية وشُركائها في التنمية، بهدف بناء القُدرات ومُراجعة تطبيق خُطة خارطة طريق الإتحاد الإفريقي لمُكافحة الأيدز.**
5. **رفع قُدرات أعضاء البرلمان الإفريقي وتزويدهم بالمعلومات والقُدرات اللازمة.**
6. **إنشاء شبكة برلمانية بالبرلمان الإفريقي لتبادل المعلومات والخبرات.**

7. العمل على تشجيع كافة البرلمانيين على لعب دور فاعل في مُحاربة الأيدز.

8. تعزيز وتنسيق قُدرات اللجان البرلمانية الإفريقية في هذا الصدد.

9. على أعضاء البرلمان الإفريقي مُراقبة تطبيق وتنفيذ برامج آليات مُحاربة الأيدز في إفريقيا.

10. على أمانتي البرلمان الإفريقي وبرنامج الأُمم المتحدة لمرض الأيدز (اليونيدز) إعداد سجلات إحصائية لمُتابعة وتسجيل الإحصائيات المتعلقة بمُكافحة مرض الأيدز في القارة الإفريقية، ومُراقبة تطبيق الإلتزامات الوطنية والقارية والدولية المتعلقة بهذا الموضوع.

PAP.3/PL/Res.05 (111)

5. قرار بإرسال بعثة تقصي حقائق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا

إذ يساوره القلق إزاء استمرار الحرب المستعرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المواجهة السياسية والعسكرية مع حركة (M23) والعلاقات المتوترة مع رواندا؛

آخذاً في الإعتبار التأثير السالب لأعمال العنف في منطقة جمهورية الكونغو الديمقراطية على المُجتمعات في تلك المنطقة؛

آخذاً في الإعتبار دور البرلمان الإفريقي في تعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية؛

قرر البرلمان الافريقى:

1. **إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل جمع المعلومات اللازمة عن الحالة السائدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.**

PAP.3/PL/Res.06 (111)

6. قرار حول إرسال بعثة حُسن نوايا إلى كينيا

آخذاً في الإعتبار أن انتخابات مارس 2013 التي عقدت في كينيا كانت مثمرة وسلمية؛

مُستذكراً التجربة الأليمة التي مر بها الشعب الكيني بعد الإنتخابات المزورة عام 2007؛

مُدركاً بأن الإنتخابات الناجحة التي تم إجرائها تُعد مثالاً جيداً للدول الغفريقية، وينبغي الإشادة بالقادة الكينيين والشعب الكيني على هذا الإنجاز؛

مُستذكراً قراره رقم: PAP.3/PL/Res.12 (11)، المُعتمد في مايو 2013، بإرسال بعثة حُسن نوايا إلى جمهورية كينيا؛

آخذاً في الإعتبار دوره كدافع للسُلم والأمن والإستقرار في القارة الإفريقية؛

يُقرر البرلمان الإفريقي:

1. **إرسال بعثة حُسن نوايا إلى كينيا للإعراب عن تقديره العميق وإبداء تضامُنه مع القادة السياسيين وشعب جمهورية كينيا، على إجرائهم لإنتخابات ناجحة ومُثمرة في مارس 2013.**

PAP.3/PL/Res.07 (111)

7. قرار حول إرسال بعثة تقصي حقائق إلى جمهورية إفريقيا الوسطى

مُدركاً لخطورة الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية السائدة في جمهورية إفريقيا الوسطى؛

مُعرباً أيضاً عن قلقه من تدهور الوضع الأمني في تلك الدولة؛

آخذاً في الإعتبار التدهور المُتسارع وهشاشة الوضع الإنساني والأمني، مما أدى إلى إعاقة حركة المواطنين والسلع في جمهورية إفريقيا الوسطى؛

آخذاً في الإعتبار كذلك تواجد المليشيات والمُرتزقة الأجانب المُدججين بالأسلحة الثقيلة في جمهورية إفريقيا الوسطى، والحاجة الماسة إلى إجلاء هؤلاء المُرتزقة الأجانب خارج البلاد؛

مُعرباً عن قلقه حيال أوضاع النازحين واللاجئين وحاجتهم الماسة للمُساعدات الإنسانية وغيرها من خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والمياه والغذاء؛

يُقرر البرلمان الإفريقي؛ بأن:

1. **تنظيم حوار شامل يضُم كافة فئات مُجتمع جمهورية إفريقيا الوسطى، لتهيئة مناخ سلمي قبل إجراء الإنتخابات.**
2. **دعوة الإتحاد الإفريقي إلى تنظيم مؤتمر قاري يضُم كافة المعنيين وأطراف النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى.**
3. **دعوة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى الإستجابة والتحري بشأن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أُرتُكبت في جمهورية إفريقيا الوسطى.**
4. **العمل على رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على جمهورية إفريقيا الوسطى، بعد تعهد الأطراف المُتحاربة بإقرار السُلم.**

PAP.3/PL/Res.08 (111)

8. قرار حول مُعاهدة تجارة الأسلحة الصغيرة

إذ يضع في اعتباره الإرث المفزع المُتمثل في خسائر الأرواح والمعاناة في القارة الأفريقية وكافة أرجاء العالم، الناجم عن عدم كفاية القوانين المنظمة لتجارة الأسلحة الدولية ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

وإدراكا منه للحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لمنع وتخفيف هذه المعاناة والخسائر في الأرواح البشرية في المستقبل؛

مُرحباً بشدة بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 2 أبريل 2013 والتي فُتِح باب التوقيع عليها في 3 يونيو 2013؛

مشيرا الى ان عدداً كبيراً من الدول الأفريقية وقعت بالفعل على معاهدة الأسلحة (ATT)؛

مُدركاً تمامً لاهمية التوقيع على مُعاهدة تجارة الأسلحة؛

يرحب بتأسيس البرلمان الإفريقي لمجموعة البرلمانيين من أجل العمل العالمى (PGA) ككيان من شأنه تيسير الأعمال الجارية والمداولات لتأمين الإنفاذ المبكر والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة ؛

مُتعهداً بالتواصل مع كافة المعنيين وكذلك مع الأمانة العامة لمجموعة البرلمانيين من أجل العمل العالمي (PGA)، وعلى أساس المناقشات والمبادرات الدورية المُنتظمة التي سوف تتخذ لتعزيز النفاذ المبكر لمعاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها بقوة؛

نعُرب عن تقديرنا للبرلمان الأفريقي لإستضافته و دعم هذه الدورة للجنة المشتركة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة و مجموعة البرلمانيين؛

و عليه قرر البرلمان الأفريقي:

العمل مع البرلمانيين وكذلك البرلمانات الوطنية للدفاع عن مُعاهدة الأسلحة الصغيرة في الدول الإفريقية، والعمل على تسريع وتيرة المُصادقة عليها لدخولها حيز التنفيذ.

PAP.3/PL/Res.10 (111)

9. قرار بشأن تطوير قطاع الطاقة في أفريقيا من أجل التنمية المستدامة

آخذاً في الإعتبار أن مسألة الطاقة تُعتبر قضية حاسمة وأمراً حيوياً لرفاهية الشعوب الأفريقية و أجيال المستقبل؛

مُدركاً للحاجة الملحة لتنسيق السياسات والتشريعات واللوائح المتعلقة بمشاريع الطاقة، وإدراجها على رأس قائمة أولويات وكالة النيباد؛

إدراكا لضرورة تطوير برامج مشتركة مع وكالة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) في مجال الطاقة وتيسير الحصول على البيانات المُتعلقة بقضايا الطاقة، ورفع كفاءة وتعزيز مؤسسات الدولة من أجل دفع برامج الطاقة على الطريق الأمثل؛

وتصميماً على السعي والعمل من أجل دفع قضايا الطاقة إلى الأمام، مع تعزيز التعاون المشترك في مجال مشاريع الطاقة؛

إعترافاً بالحاجة إلى تركيز الجهود وتصويبها نحو توفير الكهرباء في المناطق الريفية؛

قرر البرلمان الأفريقي:

1 . استكشاف امكانية إعداد آليات لمعالجة التحدي المتمثل في نُدرة الآليات المتعلقة بالتصديق على المُعاهدات والإتفاقيات القومية اللازمة لمُعالجة تحديات عدم وغياب مُساءلة البرلمانات للحكومات ومحاسبتها، بالإضافة إلى مسألة تهميش الدور الرقابي للبرلمانات في هذا الصدد.

2 . إعداد إطار قاري مُشترك لسياسات وخُطط الطاقة، مع البحث على المصادر المختلفة للطاقة و شركات الطيران وكذلك خيارات التكنولوجيا من خلال عقد مؤتمر الطاقة القاري في أفريقيا .

3 . تشجيع البرلمانات الوطنية وحثها على إيلاء إهتمام أكبر لمبادئ الحكم الرشيد والإدارة العامة عند تناول فضايا خدمات الطاقة والآثار البيئية والتوزيع العادل للخدمات في مختلف المُجتمعات، مع التركيز على المناطق الريفية والمُجتمعات الفقيرة.

قرار بشأن إعادة تأكيد الإلتزام بأهمية الأسرة فى إفريقيا

إقراراً وتقديراً لإحتفال القارة الإفريقية بالعيد الذهبي لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية تحت شعار "الهوية الإفريقانية والنهضة الإفريقية"، وكذلك الإحتفال بمرور عشرة أعوام على إنشاء البرلمان الإفريقي؛

إدراكاً بأن هذه الإحتفالات تُتيح فُرصة فريدة وتاتي في الوقت المناسب للتفكُر ومناقشة القيم والمبادئ التي تربط بيننا، والتي نرفع رايتها خفاقةً ولن نسمح بإندثارها، مع التأكيد بأن الأُسرة تُعتبر التجسيد الحقيقي لتلك القيم والمبادئ السامية، حيث أنها المكان الذي تبدأ وتنتهي في حياتنا؛

مع الإقرار، بأن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب يصف الأسرة باعتبارها الامين على الأخلاق والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع، و ستظل الوحدة الطبيعية أساساً للمجتمع. فإنه ينبعي على الدولة حماية الأسرة ورعاية مصالحها المادية والمعنوية وتحقيق رفاهيتها؛

وعياً بأن الأسرة هي مفتاح نجاح السياسات وتطويرها وتنفيذها، إذ أنها تعتبر عاملاً محورياً في محاولات إيجاد حلول ناجعة لمشاكل القارة الإفريقية، وأن أي مبادرة لا تأخذ الأسرة بعين الاعتبار، سوف تكون ناجحة جزئيا فقط، هذا إذا قدر لها النجاح؛

وعياً كذلك، بأن الأسرة تتعرض لضغوط هائلة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الإجتماعية والديموغرافية والاقتصادية، وبالتالي تتعرض للوهن مقارنةً بما عُرف عنها كشبكة الأمان الرئيسي لشعوبنا؛

وإذ نشير إلى أن، البرلمان الأفريقي يتجه نحو الحصول على سُلطات تشريعية، وأن هذا هو الوقت المناسب للعمل على تنفيذ التزامات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي لتعزيز الأُسرة رفاهيتها في قارتنا الإفريقية. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى:

- إعلان داكار/ نغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة (1992)
- إعلان واغادوغو وخطة العمل لتعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر (2004)
- خطة العمل بشأن الأسرة (2004)
- دعوة ليفينغستون من أجل العمل بشأن الحماية الاجتماعية (2006)
- دعوة ياوندي للعمل (2006)
- إطار السياسة الاجتماعية لإفريقيا (2008)
- إعلان الخرطوم بشأن تفعيل السياسات الاجتماعية نحو شمولية التكافل الاجتماعي (2010)
- الموقف الأفريقي الموحد بشأن الأسرة فى الذكرى الدولية لحقوق الطفل (IYF) (2012)

إعراباً عن القلق البالغ الذي يساورنا بشأن خطة العمل المعنية بالأسرة لعام 2009، التي اعتمدتها الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في يوليو 2004، والتي أشارت إلى أن عدداً محدوداً من الدول الإفريقية قد اتخذت إجراءات ملموسة لتنفيذ بعض التوصيات الرئيسية؛

إدراكاً - في عشية الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام 2014- إن من مسؤوليتنا كبرلمان أفريقي؛ العمل على زيادة الوعي العام بأهمية دور الأسرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية في إفريقيا، وكذلك دعوة الحكومات وحثها على تنفيذ الالتزامات القارية التي تهدف إلى حماية الأسرة؛

قرر البرلمان الافريقى:

1) - تنظيم سلسلة من ورش العمل تُركز على أعداد السایاسات المُتعلقة بالأسرة في كافة اللجان البرلمانية.

2) - دعوة وحض الدول الأعضاء لضمان التنفيذ الفعال لكافة المسائل الرئيسية المتعلقة بُخطط عمل وبرامج الأسرة في عام 2014. وتقييم آثار السياسات الإجتماعية والإقتصادية.

3) - على ضوء أجندة الخُطة الإستراتيجية نصف القرنية 2063 للإتحاد الإفريقي، والذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، والتي تُصادف الذكرى العشرين لليوم العالمي للأُسرة، ندعو إلى أن يكون العام 2014 عاماً للأُسرة الإفريقية، ونشجع مؤسسات الإتحاد الإفريقي والدول الأعضاء على إيلاء عناية خاصة لهذه السنة، وذلك بإتخاذ خطوات عملية وفعالة لحماية الأسرة في إفريقيا.

Ilagher Convention Centre, Private Bag X16, Midrand 1685, Johannesburg, Republic of South Africa
Tel: (+27) 11 545 5000 - Fax: (+27) 11 545 5136 – Web site: www.pan-african-parliament.org

PAP.3/PL/Recoms.01-06(III)
الاصل: باللغة الانجليزية/الفرنسية

البرلمان الافريقى

الدورة العادية الثالثة

للبرالمان الافريقى

21 – 31 اكتوبر 2013

مشروع التوصيات

النسخة النهائية

V0

PAP.3/PL/Recoms.01(III)

1. توصيات بشأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

مُعرباً عن قلقه العميق من الأوضاع الأمنية والإنسانية الخطيرة جداً في جمهورية إفريقيا الوسطى؛

مُستنداً على تقرير بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى في أكتوبر 2013، وفقاً لقراره المُعتمد خلال دورته العادية الثانية "البرلمان الثالث" المنعقدة في مايو 2013؛

آخذاً في الإعتبار أن التغيير غير الدستوري الذي تم في 24 مارس 2013، أدى إلى إنفراط عقد الأمن نتيجة إنتشار السلاح بكافة الأنواع والتواجد الدائم للمُتمردين والمُرتزقة الأجانب في العاصمة "بانقي"، وفي بقية مُحافظات البلاد؛

آخذاً في الإعتبار أن جمهورية إفريقيا الوسطى تُعاني أزمة غير مسبوقة أدت إلى تدهور القيم الأخلاقية وحدوث إنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان؛

مُستهجناً سلوك المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي لم تقُم بأي زيارة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى للتأكُد من مدى إنتهاكات حقوق الإنسان في تلك الدولة، والإفلات من العقاب السائد هُناك؛

آخذاً في الإعتبار إعلان انجمينا الصادر في 18 أبريل 2013، المُعتمد بعد وقوع الإنقلاب العسكري في 24 مارس 2013، والذي حدد إدارة الفترة الإنتقالية بـ 18 إلى 24 شهراً، وكذلك تنظيم وإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية خلال الفترة الإنتقالية المنصوص عليها؛

آخذاً في الإعتبار أن العقوبات القانونية التي أعلنها الإتحاد الإفريقي أدت إلى تفاقُم الأزمة الإقتصادية في البلاد، التي صار سُكانها ضحايا للوضع المأزوم، مما أدى إلى عدم قُدرة الحكومة على مُمارسة واجباتها السيادية؛

آخذاً في الإعتبار الهواجس التي أثارها مواطنو جمهورية إفريقيا الوسطى عند لقائهم ببعثة تقصي الحقائق التي أوفدها البرلمان الإفريقي؛

يوصي البرلمان الإفريقي:

1. على الإتحاد الإفريقي الإسراع في إرسال بعثة الدعم الدولية ونشرها في كافة أنحاء أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى بهدف تهيئة مناخ إيجابي يُساعد على إجراء الإنتخابات وانطلاق الحملات الإنتخابية وتوفير الخدمات الإنسانية؛

2. على الحكومة الإنتقالية إتخاذ التدابير اللازمة والإجراءات العاجلة لإعادة توطين النازحين قسراً عن أماكن سكنهم، حتى يتسنى تقديم العون الإنساني والخدمات الإجتماعية لهُم، كالرعاية الصحية والتعليم والماء والغذاء، إلخ. التي تم تدميرها خلال الأزمة؛

3. على الإتحاد الإفريقي إتخاذ الإجراءات الضرورية لرفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على جمهورية إفريقيا الوسطى لتمكين الحكومة الإنتقالية من حشد الموارد المالية لأداء الخدمات العامة ودفع الرواتب وإعداد وتنظيم انتخابات ذات مصداقية وكذلك توفير البنية التحتية العامة الأساسية وعلى اتخاذ إجراءات، في أقرب وقت ممكن، من أجل ضمان عودة الشركاء والتقنيين والماليين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لاستئناف دعمهم المالي للبلاد. ؛

4. على الحكومة الإنتقالية إيلاء أهمية قُصوى لنزع سلاح المليشيات في جمهورية إفريقيا الوسطى، وإجلاء المُرتزقة الأجانب المُسلحين تسليحاً ثقيلاً، الذين يتحركون بكُل حرية في البلاد، وذلك بُغية تهيئة المناخ اللازم للقيام بحملات إنتخابية حُرة و آمنة؛

5. على الإتحاد الإفريقي ممارسة الضغوط على الأطراف الرئيسة الثلاثة المُكلفة بإدارة الفترة الإنتقالية و ذلك من أجل التعاون والتنسيق لمصلحة جميع مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى؛

6. على المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب العمل سريعاً بشأن الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وممارسات الإفلات من العقاب السائدة في جمهورية إفريقيا الوسطى؛

7. على الحكومة الإنتقالية إجراء حوار شامل بين كافة فئات مُجتمع جمهورية إفريقيا الوسطى من أجل تهيئة مناخ سلمي قُبيل الإنتخابات؛

8. على الإتحاد الإفريقي تنظيم مؤتمر قاري بمُشاركة كافة المعنيين وأطراف النزاع في جمهورية إفريقيا الوسطى.

.

PAP.3/PL/Recoms.02(III)

2. . توصيات بشأن الوضع فى جمهورية مالى

آخذاً في الإعتبار التقدم الملحوظ على الساحة السياسية في جمهورية مالي؛

وإذ نشير إلى زعزعة النظام الدستوري في مالي بعد عودة تمرد الطوارق المسلح في المناطق الشمالية من مالي والانقلاب العسكري الذى قام به الجنود المتمردون بقيادة الكابتن أمادو هيا سانوغو؛

مُشيداً بجهود مجموعة تنمية دول غرب إفريقيا (اكواس) و المجتمع الدولي في أقرار السُلم في مالي؛

مُقدراً إستعادة النظام الدستوري في البلاد من خلال تنظيم إنتخابات نزيهة وشفافة؛

مُهنئاً الرئيس/ إبراهيما ابوبكر كيتا، بإنتخابه على رأس هرم السُلطة فى جمهورية مالى ؛

وإذ يعترف بالجهود المبذولة من قبل عملية سيرفال و قوة التدخل التشادية المسلحة في مالي التي تقودها فرنسا بمشاركة البلدان الأفريقية مثل تشاد والنيجر، من بين أقطار أخرى، لمطاردة الجماعات الجهادية من تمبكتو وغاو وكيدال؛

مشيرا إلى أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها عملية سيرفال، لا تزال الجماعات الجهادية موجودة وتشكل خطرا على مالي وكامل المنطقة الإقليمية في غرب أفريقيا؛

يدين أحدث الهجمات الانتحارية في غاو وتمبكتو والهجمات في النيجر (أرليت وأغاديز) والتي تشير إلى أن مالي ومنطقة الساحل قد دخلت في مرحلة جديدة من الحرب غير المتكافئة مع الجماعات المسلحة المجهولة الهوية والتى تهدد السلام الإقليمي أو حتى بقاء جميع دول المنطقة ؛

آخذاً في الإعتبار، أن مسألة المُصالحة الوطنية ذات أهمية كُبرى لجمهورية مالي؛

واعترافا بإنشاء وزارة مكلفة بالمصالحة والتنمية في المنطقة الشمالية من قبل الرئيس المنتخب حديثا.

يوصى الاتحاد الافريقى:

1. على حكومة مالى، إتخاذ إجراءات سريعة و ملائمة لتعزيز السلالم الوطنى و إدماج اللاجئين والنازحين في المُجتمع؛

2. على الإتحاد الإفريقي الشروع فوراً في تجهيز وتفعيل قوة الإنذار الإفريقية لإدارة الأزمات و محاربة التطرف فى مالى.

3. على الإتحاد الإفريقي حث الدول الإفريقية على حشد جهودها لمُساندة بعثة الأُمم المُتحدة لحفظ الإستقرار في مالي (مينوسما) ودعمها في حربها ضد الإرهاب والتطرف الذي أصبح عابراً للاقطار؛

4. أن يقوم الاتحاد الأفريقي بتطوير وتنفيذ استراتيجية متماسكة لإقامة سلام دائم في منطقة الساحل؛

5.على القادة الأفارقة تطوير تعاونهم من خلال تبادل المعلومات والسيطرة الفعالة على الحدود بهدف وضع حد نهائي لهجمات المجموعات الإرهابية في القارة الإفريقية.

3. التوصيات بشأن الوضع فى غينيا

شعورا بالقلق العميق نتيجةً لسلسلة الأزمات السياسية التى شهدتها جمهورية غينيا خلال السنوات السبع الماضية؛

وبالنظر إلى حقيقة أن الانتخابات الرئاسية فى 2010 آذنت ببدء عودة كاملة إلى حكومة مدنية بإنتخاب السيد ألفا كوندي؛

وبالنظر إلى أن العجز منذ ثلاث سنوات لإيجاد حل للمأزق السياسي بين الحكومة والمعارضة بشأن قضية الانتخابات التشريعية وبقاء البلاد في دوامة من عدم اليقين وعدم الاستقرار؛

وشعورا بالسعادة نحو السلوك السلمي للانتخابات التشريعية في 28 سبتمبر 2013 بعد عدة تأجيلات؛

وإذ نشير إلى الانتخاب الديمقراطى للبرلمان هو دعامة أساسية من شأنها أن تدعم المؤسسات الديمقراطية في غينيا؛

يدين زيادة البعد العرقي للصراع السياسي الغيني؛

نشجع جهود الرئيس ألفا كوندي لإصلاح الاقتصاد الغينى ؛

يوصى البرلمان الافريقى:

1. ينبغي على الاتحاد الأفريقي أن يسعى جاهدا للحفاظ على حوار مفتوح بين القوى السياسية الغينية؛أن المجتمع الدولي يجب أن يسعى جاهدا للحفاظ على حوار مفتوح بين القوى السياسية الغينية؛

2. أن يبقى المبعوثون الخاصون بمنظمة الامم المتحدة، و الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية الإكواس ملتزمين بإدارة الوضع في غينيا ؛

3. ينبغي انخراط القوى السياسية الغينية في حوار صادق موجه نحو المصالحة و وحدة البلاد؛

4. أن تستكمل الحكومة تحقيقاتها للإصلاح في قطاع المعادن من أجل جذب المستثمرين الدوليين الذين سوف يساهمون فى بدء الاقتصاد الغيني.

PAP.3/PL/Recoms.04(III)

4. التوصيات بشأن الوضع فى كينيا

شعورا بالقلق تجاه التطورات الأخيرة في الأوضاع السياسية والأمنية في كينيا؛

ندين بشدة هجوم 21 سبتمبر 2013 على مركزلتسوق ويست جيت في نيروبي؛

وإدراكا لحقيقة أن الارهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن في منطقة شرق أفريقيا وكذلك في منطقة القرن الأفريقي؛

يوصى البرلمان الأفريقي

1. أن يسعى الاتحاد الأفريقي إلى ايجاد حل إقليمي عاجل يتناول خطر التطرف ومنع التجنيد من قبل الجماعات الارهابية في منطقة شرق أفريقيا.

PAP.3/PL/Recoms.05(III)

5. التوصيات بشأن االوضع فى جمهورية الكنغو الديقراطية

إذ يعرب عن بالغ القلق للأحداث في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطيةو التى لم تعرف الاستقرار لنحو عشرين عاما؛

يشير الى توصية N° PAP.3/PL/Recom.12 (II) التى تركز على حقيقة أن تمرد M23 قد رمى بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في حلقة جديدة من العنف؛

مشيرا إلى فشل المفاوضات المتعددة و و كل المحاولات العسكرية التى هدفت إلى كسر دائرة العنف ولكن دون جدوى؛

وإذ يشير إلى أن إطار اتفاق السلام والأمن والتعاون الموقع في أديس أبابا أوائل عام 2013، لا يزال واحدا من الآليات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة؛

مشيرا إلى أن العلاقات بين الحكومتين الكونغولية والرواندية بشأن المسائل المتصلة بشرق الكونغو لا تزال متوترة و أن الأمم المتحدة أسست دعم رواندي لM23؛

مشيرا إلى أن المؤتمرات الوطنية التي عقدت في كينشاسا في الفترة من 05-07 أكتوبر 2013 كان لها الفضل في جمع ممثلي أحزاب المعارضة و الغالبية الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة وبعض الجماعات المسلحة؛

واعترافا بقرار الرئيس جوزيف كابيلا بتكوين حكومة وحدة وطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (CDR)، وخاصة في استجابة لتوصيات 679 المنبثقة عن المؤتمرات الوطنية وتشكل لجنة المتابعة في ما سبق ذكره توصيات بشأن فترة أولية مدتها سنة واحدة قابلة للتجديد عدة مرات كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛

يوصى البرلمان الافريقى:

1. أن تقوم الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتنظيم والإشراف على إجراء حوار سياسي بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية المعنية بأزمة الكونغو الشرقية؛

2. أن تفرض أن منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عقوبات على أي بلد ثبت أنها تعمل على زعزعة استقرار جاراتها.

6 . توصيات بشأن الوضع فى الصومال

بالاشارة إلى مواصلة حكومة الرئيس حسن شيخ محمود جهودها لإحراز بعض التقدم منذ توليه السلطة في 10سبتمبرعام 2012 ؛

وتقديرا للدعم الدولى الهائل الذى تتلقاه الحكومة الصومالية ؛

و تقديرا للدعم الممنوح للصومال من قبل بعض الدول الافريقية مثل اوغندا وكينيا وسيراليون وبوروندي وإثيوبيا، من بين أقطار أخرى، في حربها ضد حركة الشباب؛

بالاشارة إلى المشكلة الامنية و السياسية الكبيرة في جوبالاند خلال النصف الأول من عام 2013؛

باعتبار أن هذه الأزمة بدأت بالتوترات التالية بين الحكومة الاتحادية الصومالية (SFG) وقيادة الإدارة المحلية في المنطقة و الناجمة فى السيطرة على كيسمايو والمناطق المحيطة بها؛

مشيرا بالثناء على الاتفاقية التى قامت بصياغتها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) بين الحكومة الاتحادية الصومالية (SFG) والقيادة الإدارة الانتقالية لجوبا كما ورد في اتفاق في سبتمبر 2013 في أديس أبابا؛

مشيرا إلى أن هيئة الايغاد تلعب دورا حيويا في السعي من أجل السلام في الصومال؛

و اعتبارا للمؤتمر الدولي المعني بالصومال الذي عقد في بروكسل يوم 16 سبتمبر عام 2013 والذي ضم 50 وفدا رفيع المستوى من أفريقيا وأوروبا والعالم العربي وكذلك المنظمات الإنسانية والمؤسسات المالية الدولية التي ناقشت دعم الاتفاق الجديد فى الصومال من أجل التغلب على هذه الأزمة؛

معتبرا ان تهديد الارهاب لا يزال واحداً من أكثر القوى الكبيرة التى تعيق إحلال السلام في الصومال و المنطقة؛

يوصى البرلمان الافريقى:

1. أن تسعى الحكومة الاتحادية الصومالية (SFG)، على وجه السرعة، لإنشاء منبر للحوار مع أولئك الاعضاء من جماعة الشباب الذين ينبذون الارهاب و االتطرف لتقديم تنازلات من شأنها أن تضع حدا للعمليات المسلحة للجماعة في البلد؛

2. أن تقوم الحكومة الاتحادية الصومالية بتطوير عملية للسلام مع الأخذ بعين الاعتبار جميع أصحاب المصلحة من جميع مناطق البلاد كخيار غير عسكري في البحث عن السلام؛

3. . حشد البلدان الأفريقية لدعم الصومال من خلال ارسال قوات إضافية من الجيش و البوليس الى البلاد.

7. توصيات بشأن تغير المناخ والفقر والطاقة

مشيرا الى ورشة عمل بناء القدرات فى مجال تغير المناخ والفقر والطاقة لأعضاء بالبرلمان الأفريقي من 15 الي 16 أغسطس 2013 في ميدراند، جنوب أفريقيا؛

وإذ يدرك أن الطاقة تلعب دورا حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال قدرته على تحفيز النمو الاقتصادي خلق فرص العمل وتحسين فرص التعليم وتحسين الصحة العامة والرفاهية؛

واعترافا بأن هناك أدلة على الاحترار العالمي وتغير المناخ بالفعل في أفريقيا وأن آثار تغير المناخ بالفعل عميقة، وخاصة في أفريقيا؛

وإذ يدرك كذلك أن قطاع الطاقة هو واحد من المصادر الرئيسية للانبعاثات من الغازات المسببة للاحتباس الحراري ومساهما رئيسيا في تغير المناخ. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 60 في المائة من مجموع انبعاثات الغازات الحالية ناتج من قطاع الطاقة على الصعيد العالمي؛

وإذ يدرك أيضا أن الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وخاصة في توليد الكهرباء، يبقى هدفا رئيسيا في تحقيق أهداف المناخ على المدى الطويل؛

إذ يشير إلى مبادرات الطاقة الحالية مع التركيز على أفريقيا، من بين أمور أخرى في الأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع"، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) إضاءة أفريقيا، ومبادرة المناخ باريس نيروبي وشراكة الطاقة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي - AEEP / أفريقيا والاتحاد الأوروبي للطاقة المتجددة برنامج التعاون - RECP، والطاقة النرويجية + ؛

وإذ يشير أيضا إلى جدول أعمال AEEP والذي يستهدف الطاقة المتجددة التي سيتم التوصل إليها بحلول عام 2020 تشمل 10,000 ميغاواط من مرافق توليد الطاقة الكهرمائية، و5,000 ميغاواط من طاقة الرياح و 500 ميجاوات من قدرة الطاقة الشمسية وثلاثة أضعاف قدرة مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، مثل الطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية الحديثة؛

وإذ يدرك أن أفريقيا و ما لها من موارد طبيعية وفيرة، لديها الفرصة والتحدي المتمثل في تطوير وتنمية قطاع الطاقة المتجددة ليس فقط لتلبية ضرورات التنمية، ولكن أيضا أن تكون استجابة لمشكلة تغير المناخ؛

وإذ يؤكد من جديد أن قضايا المناخ والطاقة لها آثار عميقة خاصة بالنسبة للنساء. المخاطر المرتبطة بتغير المناخ تهدد تعزيز عدم المساواة بين الجنسين وحتى تآكل التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في العديد من البلدان النامية؛

مؤكدا أن أفريقيا تحتاج الى التمويل الهادف والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التكيف وإدارة المخاطر فيما يتعلق بتغير المناخ؛

وإذ يُسلم بأن أولويات أفريقيا هي تنفيذ برامج تغير المناخ من أجل تحقيق التنمية المستدامة و خاصة في التخفيف من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي نجحت من قبل أهداف التنمية المستدامة (في SDG) من عام 2015؛

وإذ يدرك كذلك أن البرلمانات لها دور رئيسي تؤديه في كل من التخفيف و التكيف مع تغير المناخ من

خلال تعزيز التخفيف من حدة الفقر والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة و المحافظة على الغابات / التشجير .
هناك حاجة إلى تشريعات جديدة خاصة بكل بلد تعكس الظروف المتغيرة ؛

يسلم أيضا بأن التشريعات ذات الصلة بالطاقة واقتراح أولويات الموازنة الجديدة و وجوب أن تتم الموافقة من قبل أعضاء البرلمان ؛

وعازماً على قوة التضامن القاري والتماسك والتعاون والتنمية لصالح شعبنا ؛

يوصي البرلمان الأفريقي :

1 . دعوة أعضاء البرلمان لحث حكوماتهم لتطوير مؤسسات لتمويل المناخ والطاقة المتجددة؛

2 . توسيع REFiT و الحوافز الإيجابية السياسية الأخرى لبقية أفريقيا للمساعدة في تطوير وتحسين خيارات السياسة العامة لإعداد البلدان الأفريقية من أجل الانتقال إلى الطاقة المتجددة المستدامة؛

3 . نداء لمراجعة صكوك تمويل تغير المناخ لضمان ان أفريقيا ستتمكن من الوصول الى هذة الأموال مباشرة ، وتشجيع البلدان الأفريقية على الوصول إلى جميع هذه الأموال المتاحة؛

4 . حث البرلمانيين بتمكين معرفتهم بالاطلاع عاى المعلومات ذات الصلة من أجل ضمان استمرارهم في أداء دور فعال في تحسين سبل العيش ؛

5 . دعوة هاينريش بول ستيفتونغ (Heinrich Böll Stiftung) وبرلمان المناخ و مجلس مستقبل العالم والشركاء الآخرين المعنيين إلى عقد إجتماع خاص بالبرلمان الأفريقي (PAP) لمواصلة تقديم الدعم إلى PAP لمساعدتة على مواصلة تيسير اجتماع سنوي و متابعة معالجة قضية تغير المناخ في أفريقيا.

8. توصيات بشأن الهجرة الأفريقية غير الشرعية

إعتبارا لبروتوكول معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية المتعلق بالبرلمان الإفريقي على وجه الخصوص، الفقرة 3 من الديباجة ؛

- **إعتبارا** للمادة 3، الفقرات 1 و 5 و 7 و 8 و 9 و 11 من البروتوكول التى تتعلق بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية ذات الصلة بالبرلمان الإفريقي؛

- **إدراكا منها** أن الهرم العمري للشعب الأفريقي يشير بوضوح إلى العبء الثقيل للشباب الأفريقي فى إطار سكان القارة؛

- **إعتبار** الشباب رأس الحربة فى كل المجتمعات

- **إذ يعرب عن بالغ القلق** بسبب ظهور واستمرار ظاهرة الهجرة الأفريقية غير الشرعية وأخطارها على الشباب الأفريقي؛

- **إعتبار** العواقب الوخيمة لهذه الظاهرة لا سيما على المستوى الإنساني الذي يؤدي إلى جزء من هجرة العقول الأفريقية؛

- **نشير** إلى المأساة الاخيرة للهجرة الافريقية غير الشرعية فى 3 أكتوبر 2013 في لامبيدوسا في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

- **نشير** كذلك إلى تعزيز القوانين المناهضة للهجرة و يقظة الاتحاد الأوروبي فى المراقبة بحراً وجواً ؛

- **الاقتناع** بأن التضامن وحشد القادة الأفارقة يمكن أن يساعد في تعزيز تمكين الشباب وتحسين فرصهم في مجالات التعليم والتوظيف في القارة الأفريقية؛

و عليه يُوصى البرلمان الافريقى

1. قيام الدول الأفريقية بتوعية وإعلام شبابها بهول مخاطر المشاركة في الهجرة الأفريقية غير الشرعية ؛

2. على رؤساء الدول الأفريقية خلق فرص عمل للشباب وصناديق استثمار للحد من الفقر والبطالة في القارة الأفريقية؛

3. يلعب الاتحاد الأفريقي دوره من أجل الشروع في تغييرات كبيرة على مستوى القارة الأفريقية وعلى الأخص لتحسين إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الشباب.

4. تركز الدول الأفريقية على سياسة الاصلاح وتعزيز التنمية من أجل خلق ظروف داخل البلدان الأفريقية وسياقات من شأنها أن تجذب الشباب من الشتات؛

5. يحث الاتحاد الإفريقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى وجه الخصوص أولئك الذين يتلقون المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين لوضع وتنفيذ سياسات هجرة أكثر إنسانية.

Gallagher Convention Centre, Private Bag X16, Midrand 1685, Johannesburg, Republic of South Africa
Tel: (+27) 11 545 5000 - Fax: (+27) 11 545 5136 – Web site: www.pan-african-parliament.org

بعثة تقصي الحقائق التابعة للبرلمان الأفريقي الى جمهورية أفريقيا الوسطى
2 الى 4 أكتوبر 2013

رئيس البعثة: معالى محمد قيجى
نائب رئيس اللجنة الدائمة للعدل وحقوق الإنسان بالبرلمان الأفريقي

بانغى، 2 إلى 4 أكتوبر 2013

I- مقدمة
II- تعريف بجمهورية أفريقيا الوسطى
2.1 الموقع الجغرافي لجمهورية أفريقيا الوسطى
2.2 التاريخ الاجتماعي والسياسي لجمهورية أفريقيا الوسطى
III . خلفية و أهداف بعثة PAP
3.1 الخلفية للبعثة
3.2 الهدف من البعثة
3.3 تكوين البعثة
III- نهج البعثة الاستراتيجي
4.1 إعداد البعثة لتقصي الحقائق من قبل المجلس الوطني الانتقالي
4.2 المؤسسات والشخصيات التى أستشيرت
IV- عرض لأزمة السياسية
5.1 أسباب الأزمة السياسية
5.1.1 الأسباب البعيدة
5.1.1.1 سوء تنظيم انتخابات عام 2011
5.1.1.2 توعك داخل الطبقة السياسية
5.1.1.3 تشكيل تمرد سيليكا
5.1.2 الأسباب المباشرة
5.1.2.1 انقلاب 24 مارس 2013
السادس . إدارة الأزمة السياسية
6.1 دور الاتحاد الأفريقي والجماعة في حل الأزمة
6.1.1 دور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في حل الأزمة
6.2 تشكيل المؤسسات الانتقالية
6.2.1 تشكيل وولاية المجلس الوطني الانتقالي
6.2.2 التصويت وإصدار المجلس الدستوري الانتقالي
6.2.3 إنشاء المجلس الدستوري الانتقالي
6.2.3 انتخاب رئيس الدولة من المرحلة الانتقالية
6.3 الازمة بين السلطات الرئيسية الثلاث المسؤولة عن إدارة عملية التحول
VII . عرض الأزمة الأمنية
7.1 مشكلة تمرد سيليكا
7.2 مشكلة انعدام الأمن
7.3 انتهاك حقوق الإنسان
VIII . عرض الحالة الاجتماعية و الإنسانية والاقتصادية
8.1 محنة المشردين واللاجئين
8.2 الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للأزمة
8.2.1 قطاع التعليم
8.2.2 قطاع الصحة
8.2.3 النزاع الديني
8.2.4 القطاع الاقتصادي (العام والخاص)
8.2.5 محنة البرلمانيين من البرلمان السابق
IX . بحث عن حل من قبل الجهات المعنية
9.1 الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية في البحث عن حل
9.2 مقترحات الحلول المقدمة من قبل المجتمع المدني و الفئات الاجتماعية و السياسية المختلفة
X. البحث عن حلول مقدمة من قبل الأطراف الأخرى
10.1 الإجراءات المتخذة من قبل الجماعة

10.2 الإجراءات المتخذة من قبل الاتحاد الافريقي في تعزيز الأمن
10.2 دور الأمم المتحدة في حل الأزمة في أزمة أفريقيا الوسطى
XI . تحليل المعلومات التي جمعتها بعثة البرلمان الافريقى
XII . توصيات البعثة.

I. مقدمة

شغلت آخر التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى انتباه البرلمان الأفريقي الذى أوفد بعثة لتقصي الحقائق إلى البلاد من 02 حتي 04 أكتوبر عام 2013، من أجل جمع أقصى قدر من المعلومات واقتراح الحلول لحل الأزمة.

II. لمحة عامة عن جمهورية أفريقيا الوسطى

2.1 الموقع الجغرافى لجمهورية أفريقيا الوسطى

جمهورية أفريقيا الوسطى، وتسمى أيضا وسط أفريقيا، هي واحدة من بلدان وسط أفريقيا. يحدها من الغرب الكاميرون و تشاد إلى الشمال ، وإلى الشرق السودان وجنوب السودان وإلى الجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.

ويتميز معظم جنوب البلاد بنهر أوبانغي ومنبع نهر أمبونو. و تغطي أعالى حوض نهر شاري الجزء الشمالي من البلاد. أُعطى أسماء هذين النهرين إلى البلاد التي كانت تحت السيطرة الفرنسية. وسط أفريقيا بلد غير ساحلي و ليس لها منفذ على البحر. البلاد تعاني من الفيضانات بسبب عدم وجود مراقبة و صيانة لمجارى الأنهار والارتفاع العالي للمياه الناجمة عن موسم الأمطار في وسط أفريقيا.

الماس واليورانيوم ورواسب الذهب من بين الموارد الطبعية الغنية فى وسط أفريقيا. و النفط والطاقة الكهرومائية هي أيضاً من الموارد الغنية الأخرى ولكنها غير مستغلة حتى الآن.

يقدر عدد السكان بحوالي 4.7 مليون نسمة بتوزيع غير متكافئ. حيث تعيش الغالبية العظمى من السكان في المركز والغرب وفي القرى الواقعة على طول الطرق السريعة وأوبانغي. أما الجهة الشرقية والتي تشترك في الحدود مع جنوب السودان فهى غير مأهولة تقريبا. البروتستانت هم الأكثر عددا (40٪)، يليهم الكاثوليك (28٪) ثم اللادينيين (24٪) والمسلمين (8٪).

اللغتان الرسميتان لجمهورية أفريقيا الوسطى هي الفرنسية والسانغو. و لدي البلاد اكثر من ثمانين من الجماعات العرقية لكل منها لغتها الخاصة بها.

2.2 التاريخ الاجتماعي والسياسي لجمهورية أفريقيا الوسطى

استعمرالفرنسيون منطقة أوبانغي-شاري (جمهورية أفريقيا الوسطى) في نهاية القرن التاسع عشر. و خلال الحرب العالمية الثانية، انضمت المستعمرة بقواتها إلى قوات الحلفاء. أصبحت البلاد جمهورية أفريقيا الوسطى في 1 ديسمبر 1958 و أعلنت استقلالها في 13 أغسطس 1960.

يعتبر رئيس الدولة السيد بارتيليمي بوغاندا، والد أمة أفريقيا الوسطى. لكونه برلماني في باريس، وكان كاتباً لنقاشات ساخنة وطالب بأن يتمتع شعب أفريقيا الاستوائية الفرنسية بجميع الحقوق الفرنسية. توفي في 29 مارس 1959، بعد وقت قصير من انتخابه في حادث تحطم طائرة و التى لم يتم توضيح أسبابها. و خلفه ابن عمه، السيد ديفيد داكو، و قد كان مدرساً.

في 1 يناير عام 1966، أطيح بالسيد ديفيد داكو من خلال انقلاب عسكري بقيادة ابن عمه الكابتن جان بيديل بوكاسا الذي توج نفسه إمبراطورا في عام 1977.

و فى 20 سبتمبر عام 1979، أطيح بالكابتن جان بيديل بوكاسا و خلفه السيد ديفيد داكو لفترة وجيزة.

في 1 سبتمبر عام 1981، أُزيح السيد ديفيد داكو سلميا من السلطة من قبل الجنرال أندريه كولينغبا، الذي بسط نظاماً عسكرياً. وظل السيد أندريه كولينغبا في السلطة حتى عام 1993، وهو العام (في أعقاب الديمقراطية الحالية التي أطلقتها قمة لابول) الذي أجريت فيه أول انتخابات متعددة الأحزاب وانتخب السيد أنجي فيليكس باتاسيه رئيس الجمهورية.

في عام 2001 كانت هناك محاولة انقلاب نتج عنها اشتباكات عنيفة في العاصمة بانغي.

في 15 مارس 2003، نجح الجنرال فرانسوا بوزيزي، من خلال انقلاب جديد ، في إسقاط الرئيس آنج فيليكس باتاسيه.

وبعد عدة تأجيلات، عقدت الانتخابات الرئاسية يوم 13 مارس 2005 والتي نافس فيها السيد فرانسوا بوزيزيه (و كان حينها رئيس الدولة)، و الرئيس السابق أندريه كولينغبا و ابيل غومبا ، وكانت الترشيحات من عدة متسابقين من بينهم السيد تشارلز ماسي من صندوق تنمية المرأة ورئيس الوزراء السابق السيد مارتن الوزير السابق وعمدة بانغي السيد أوليفييه غابريلت وجان جاك ديمافوث و الدين رُفضوامن قبل المفوضية العليا للانتخابات قبل الوساطة الغابونية واتفاقات ليبرفيل. و بعد هذه الاتفاقيات، رفض فقط ترشيح الرئيس السابق أنجي فيليكس باتاسيه من قبل اللجنة. انتخب الرئيس فرانسوا بوزيزي رئيساً لجمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2005 وأعيد انتخابه في عام 2011.

و تُوجت اتفاقات السلام التي وقعت في ليبرفيل في 11 يناير 2013 بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية و تتكون من معسكر بوزيزيه والمعارضة والتمرد. ولكن لعدم احترام عشيرة بوزيزيه للاتفاقات المكتوبة ، شن المتمردون هجمات جديدة يوم 22 مارس 2013، وأعلنوا عن نيتهم بإقامة حكومة انتقالية إذا تمكنوا من السيطرة على بانغي.

و فى يوم 24 مارس عام 2013، استولى متمردو ائتلاف سيليكا فى أفريقيا الوسطى بقيادة السيد ميشيل دجوتودجيدا على القصر الرئاسي في بانغي،و ذلك في نهاية هجوم خاطف أطاح بالرئيس فرانسوا بوزيزيه، و الذى لم يوجد في العاصمة. تم الإبلاغ عن حالات إعدام و نهب هنا وهناك.

III. المعلومات الأساسية والهدف من بعثة البرلمان الافريقى

3.1 خلفية للبعثة

في إطار تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا، إتخذ البرلمان الافريقى خلال دورته العادية الثانية للبرلمان الثالث في الفترة من 06-17 مايو عام 2013، قراراً

بتكوين بعثة ميدانية لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في ضوء الحالة السياسية و الأمنية والإنسانية في البلاد.

3.2 الهدف من البعثة

كان الهدف من بعثة تقصي الحقائق هو جمع أقصى قدر من المعلومات من أعضاء الحكومة الانتقالية والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجماعات الدينية من أجل تنوير البرلمان الأفريقي، وفقا لدوره التأسيسي وعملا ببروتوكول إنشائه.

3.3 تكوين البعثة

وتألفت البعثة من البرلمانيين التالية:

(i). معالى محمد قيجى (الجزائر)، رئيس الوفد؛
(ii). معالى إسحاق ستيفن مابليستا (بوتسوانا)؛
(iii). معال. عبدالرجمن سالك (الصحراء الغربية)؛
(iv). معالى روز ماري كومباوري كونديتامدى (بوركينا فاسو)؛
ورافق الوفد اثنان من موظفي البرلمان الافريقى وهم:

(i) السيدة دا- تيرينيدادا مساعد اللجنة؛
(ii) بروفسور أمادو باشيرى، مترجم.

IV. النهج الاستراتيجي للبعثة

4.1 إعداد بعثة لتقصى الحقائق من قبل المجلس الوطنى الانتقالى لجمهورية أفريقيا الوسطى

كان المجلس الوطني الانتقالي لجمهورية أفريقيا الوسطى قد كَون اللجنة المنظمة و تتألف من أربعة (4) من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي من بينهم اثنان (2) من أعضاء البرلمان الافريقي وثمانية (8) أعضاء من الهيئة الإدارية للأمانة.

و رحب أعضاء اللجنة المنظمة ببعثة البرلمان الإفريقي ترحيبا حارا وساعدوا بشكل فعال فى مهمة أعضاء البعثة.

و قد عُينت معالى جينا ميشيل سانزى، عضو اللجنة المنظمة، و عضوا في المجلس الوطني الانتقالي وعضو سابق في البرلمان الأفريقي لمرافقة أعضاء وفد البرلمان إلى اجتماعات مختلفة.

4.2 المؤسسات والشخصيات الذين تمت استشارتهم

عقد وفد البرلمان الافريقى اجتماعات مع المؤسسات والشخصيات التالية:

4.2.1 الحكومة الانتقالية

- رئيس الدولة للفترة الانتقالية؛
- رئيس الوزراء، رئيس الحكومة الانتقالية؛
- وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني وتعزيز النوع؛
- وزير العدل وحافظ الختم و المسؤول عن الإصلاح القضائي؛
- وزير الدفاع الوطني المسؤول عن إعادة هيكلة الجيش؛
- عمدة بانغي.
- المحكمة الدستورية الانتقالية.

4.2.2 المجلس الوطني الانتقالي

- رئيس المجلس الوطني الانتقالي؛
- مكتب المجلس الوطني الانتقالي؛
- رؤساء اللجان الدائمة للمجلس الوطني الانتقالي؛
- البرلمانيون السابقون في البرلمان الأفريقي.

4.2.3 الأحزاب السياسية و الأحزاب الائتلافية

- المعارضة الديمقراطية السابقة؛
- الغالبية السابقة؛
- الأحزاب السياسية الأخرى.

4.2.4 المجتمع المدني والمنظمات الاجتماعية والمهنية

- المجلس الوطني للشباب؛
- جمعية الحقوقيات؛
- اللجنة الاستشارية للقيادات النسائية؛
- شبكة من الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات؛
- الاتحاد الوطني لعمال أفريقيا الوسطى؛
- واتحاد نقابات عمال أفريقيا الوسطى؛
- منظمة المرأة الأفريقية الوسطى؛
- مجموعة 23 امرأة من مختلف المنظمات غير الحكومية فى أفريقيا الوسطى ؛
- المجموعة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)؛
- المفوضية العليا لحقوق الإنسان؛
- رابطة حقوق الإنسان tnأفريقيا الوسطى.

4.2.5 المجموعات الدينية

- نائب رئيس أساقفة أفريقيا الوسطى؛
- رئيس الكنائس البروتستانتية فى أفريقيا الوسطى؛
- ممثل الإمام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

4.2.6 وسائل الإعلام

- مجموعة من الناشرين من الصحافة الخاصة فى أفريقيا الوسطى ؛
- إتحاد الصحفيين فى أفريقيا الوسطى؛
- المدير العام لتلفزيون أفريقيا الوسطى؛
- المدير العام لإذاعة أفريقيا الوسطى؛
- مجموعة مراقبة وسائل الاعلام فى أفريقيا الوسطى.

4.2.7 المنظمات الدولية

- الممثل المقيم للاتحاد الأفريقي؛
- رئيس الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛
- الممثل المقيم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- الممثل الشخصي للرئيس ساسو- نغويسو؛
- الممثل المقيم للاتحاد الأوروبي؛
- القائد العام لقوات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

V. عرض عن الأزمة السياسية

5.1 أصول الأزمة السياسية

تنبع الأزمة السياسية الحالية في أفريقيا الوسطى جمهورية لنوعين من الاسباب: الأسباب طويلة المدى والأسباب المباشرة.

5.1.1 الأسباب طويلة المدى

هناك ثلاثة أسباب طويلة المدى هي المسؤولة عن الأزمة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

5.1.1.1 سوء تنظيم انتخابات عام 2011

وفقا لكثير من الناس الذين تحدثنا إليهم، شابت انتخابات 2011 مخالفات أدت إلى خلافات حادة من قبل أحزاب المعارضة. تجمعت هذه الأحزاب تحت مظلة جبهة إبطال واستئناف الانتخابات. و خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، لم تكن أحزاب المعارضة قادرة على التأثير فى العملية الانتخابية والتي كان التحيز فيها جلياً و عليه قررت في نهاية السباق الانسحاب من العملية.

5.1.1.2 شعور بالضيق داخل الطبقة السياسية

يقال أن الأزمة السياسية الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى مرتبطة بسوء الحكم والاستبداد الذى تجذر منذ إعادة انتخاب الرئيس فرانسوا بوزيزيه في عام 2011.

لم يحاول نظام الرئيس فرانسوا بوزيزيه أي حوار مع أحزاب المعارضة والقوى الدينامية للأمة. كان

هناك مأزق حقيقي على مستوى الطبقة السياسية. وكان الأسلوب السياسي للرئيس فرانسوا بوزيزيه يعتمد على دكتاتورية القائمة على إدارة الأسرة للسلطة.

و إستمرت أحزاب المعارضة فى نقد هذا الحكم السيئ.

5.1.1.2 تشكيل تمرد سيليكا

وهي حركة تمرد عسكري نشطة تم تشكيلها من قبل مختلف الفصائل. أصبحت سيليكا ائتلاف ثوار تتألف من الفصائل المختلفة التالية:

- في الإخوة فى السلاح السابقين للرئيس بوزيزيه الذين تعرضوا للتعذيب والتضحية؛
- الأعضاء السابقين للقوات المسلحة فى أفريقيا الوسطى؛
- جيش الرب للمقاومة (جيش الرب للمقاومة) من القس الأوغندي، السيد جوزيف كوني (في شرق البلاد)؛
- الفارون الذين كانوا مخلصين للمتمرد التشادى بقيادة السيد ابدير القادر بابا لادى (الشمال والوسط)؛
- اتحاد وحدة القوى الديمقراطية بقيادة آم نوندروكا دجوتودجيا ميشيل ؛
- اتفاقية الوطنيين من أجل العدالة والسلام بقيادة السيد محمد موسى ،
- الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى برئاسة السيد عبد الله مسكين؛
- والمرتزقة السودانية و التشادية، الخ

انتقدت سيليكا حكم الرئيس بوزيزيه السيئ و إدارة البلاد بواسطة عائلة واحدة و استبعاد فاكاغا فرع العائلة الاصلى.

وأدى عدم قدرة الدولة على ضمان الأمن في جميع أنحاء أراضيها إلى التقدم السريع لقوات سيليكا.

وقعت حكومة الرئيس بوزيزيه اتفاق مع فصيل من الجماعات المسلحة، من منطلق فرَق لتحكم. وقد شنت مجموعة الو طنيين من أجل العدل و السلام هجمات على مدن معينة من البلاد في شهر سبتمبر 2012.

و على خلفية الطعن فى شرعية نظام بوزيزيه ، قام ائتلاف المتمردين سيليكا فى يوم 10 ديسمبر 2012 بشن هجمات على مدينتي نديلي وسام انجا في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد.

على الرغم من تعزيز القوات من تشاد والجابون والكاميرون لوقف مؤقت لنجاح المتمردين وإجبار الأنصار للدخول في مفاوضات، ظل الجوي العام متوترا. وافق المتمردون على التفاوض مع الرئيس فرانسوا بوزيزيه بعد أن هددوا العاصمة بانغي في نهاية ديسمبر 2012. و تُوج هذا الإجراء بالتوقيع على اتفاق تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليبرفيل (الغابون) في 11 يناير 2013.

ينص اتفاق ليبرفيل فى يناير 2013 على تقاسم السلطة: بحيث يستمر الرئيس فرانسوا بوزيزيه رئيساً حتى نهاية ولايته في عام 2016، و يمنح مكتب رئيس الوزراء المعارضة في شخص السيد نيكولا تيانغاى. و يتم وضع حكومة انتقالية فى الحكم لمدة اثني عشر شهرا. و من الثلاثين وزارة ، فإن الغالبية المنتهية ولايتهم لا تملك إلا اثني عشر، في حين تم اقتراح أربع وزارات للمجتمع المدني. و على هذه الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة.

و أدى تنازع السلطة القادة الرئيسيين لسيليكا الانسحاب من الحكومة.

وكان اتفاق ليبرفيل هشاً، ففي 20 يناير عام 2013، حمل متمردو سيليكا السلاح مرة أخرى في شرق البلاد.

5.1.2 الأسباب المباشرة

5.1.2.1 انقلاب 24 مارس 2013

تم تنظيم انقلاب 24 مارس 2013 وتنفيذه من قبل متمردو أفريقيا الوسطى في ائتلاف سيليكا بقيادة السيد ميشيل دجوتودجيا. استولت قوات المتمردين على السلطة و أعلن قائدها السيد ميشيل دجوتودجيا آم نوندروكو نفسه رئيسا للجمهورية.

تسبب الانقلاب الذي وقع في 24 مارس 2013 في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وانعدام مفرط للأمن وتدهور الوضع السياسي وتدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أدى التغيير السياسي من 24 مارس 2013 إلى تعليق الدستور من 27 ديسمبر 2004 وتفكك مؤسسات الجمهورية.

و إنبثق إتجاهان من المناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة، و هما:

- أولئك الذين يدعمون الانقلاب، و
- أولئك الذين هم ضد الانقلاب.

وكان أولئك الذين يدعمون الانقلاب الذي وقع في 24 مارس 2013 ينظرون إلى هذا التغيير غير الدستوري للحكومة كبصيص من الأمل لشعب أفريقيا الوسطى. ولكن بعد أسابيع قليلة من الانقلاب، تدهور الوضع وأدى إلى كل أنواع العنف والقتل وأعمال النهب في بانغي، وكذلك في المناطق الداخلية من البلاد.

VI إدارة الأزمة السياسية

6.1 دور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في حل الأزمة

في أعقاب الانقلاب الذي وقع في 24 مارس 2013 في جمهورية أفريقيا الوسطى، و اجه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تغيير الحكومة الإطار الدستوري. وقد اتخذت كل من المنظمتين تدابير لاستعادة السلام فى البلاد.

6.1.1 دور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الجماعة) فى حل الأزمة

درست الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في قمتها الاستثنائية الرابعة المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2013، تطورات الأزمة في أفريقيا الوسطى. واعتمدت القمة إعلانا سمى "إعلان نجامينا" الذي يحتوي على مقررات على غرار تطبيع الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

6.2 تشكيل المؤسسات الانتقالية

عملا بأحكام اتفاق نجامينا في 18 أبريل 2013 وخارطة الطريق على تكوين وأداء المجلس الوطني الانتقالي، وأُسست المؤسسات الانتقالية من أجل إدارة الفترة الانتقالية من 18 الى 24 شهرا

6.2.1 تشكيل ومهام المجلس الوطني الانتقالي (NTC)

أوصى مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية الذى عقد فى 3 أبريل 2013 في نجامينا، بإنشاء المجلس الوطني الانتقالي (NTC)، والذي هو عنصر أساسي فى الإطار المؤسسي فى الفترة الانتقالية بسبب الصلاحيات التأسيسية والتشريعية المخولة له. شكل المجلس الوطني الانتقالي بدون مشاركة و مساهمة الجماعة الاقتصادية (إيكاس) من 105 عضواً مقارنة مع تكوين الجمعية الوطنية المنحلة.

وقد صدرت توصية من مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية أن يُعاد النظر فى تكوين المجلس الوطني الانتقالي. ولذلك، تم رفع عدد المقاعد داخل المجلس الوطني الانتقالي إلى 135.

تم تخصيص 30 مقاعد جديدة لاقاليم البلاد و الأحزاب السياسية بما في ذلك الأغلبية الرئاسية السابقة الذين كانوا ممثلين تمثيلا ناقصا و الجماعات السياسية والعسكرية والمجتمع المدني والمرأة.

ولذلك تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في 13 أبريل 2013 بموجب الأمر رقم. 005. يتمتع المجلس الوطني الانتقالي بسلطة تشريعية كاملة. وهو مسؤول عن إعداد مشروع الدستور الذي سيقدم إلى الاقتراع الشعبي.

6.2.2 التصويت وإصدار الميثاق الدستوري الانتقالي

و كانت المهمة العاجلة للمجلس الوطني الانتقالي هى وضع واعتماد الميثاق الدستوري الانتقالي لتنظيم جميع السلطات العامة فى الفترة الانتقالية، وذلك فقا لاتفاق ليبرفيل وإعلان نجامينا و توافق في الآراء الشعبية والطبقة السياسية في أفريقيا الوسطى.

ولذلك صوت المجلس الوطني الانتقالي للميثاق الدستوري الانتقالي الذي صدر عن رئيس الدولة في 18 يوليو 2013. واعتبر صدور الميثاق نقطة انطلاق لعملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويمارس المجلس الوطني الانتقالي السلطة التشريعية والتأسيسية فى جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المتوقع أيضا في الميثاق الدستوري الانتقالي إنشاء المحكمة الدستورية الانتقالية والمجلس الأعلى الانتقالي للاتصالات.

6.2.3 إنشاء المحكمة الدستورية الانتقالية

وفقا لأحكام إعلان نجامينا والميثاق الدستوري للانتقال، تم تنفيذ المحكمة الدستورية الانتقالية. تمت المصادقة على تعيين القضاة بموجب المرسوم الدستوري لرئيس الدولة من المرحلة الانتقالية، و الذى تم تاييده بإمضاء رئيس الوزراء.

حلف أعضاء المحكمة الدستورية اليمين في 16 أغسطس 2013، امام المجلس الوطني الانتقالي.

المحكمة الدستورية الانتقالية مسؤولة عن ضمان دستورية القوانين، و تدون النزاعات الانتخابية و إعلان النتائج النهائية للانتخابات والحصول على يمين الرئيس المنتخب ديمقراطيا للجمهورية.

6.2.4 انتخاب رئيس انتقالي للدولة

وشرع المجلس الوطني الانتقالي لانتخاب زعيم المتمردين السابق السيد ميشيل دجوتودجيا ، الذي قاد الانقلاب الذي وقع في 24 مارس 2013 وأعلن نفسه رئيسا للدولة.

وانتخب السيد ميشيل آم دجوتودجيا رئيس للجمهورية، رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية 16 أبريل 2013، من قبل المجلس الوطني الانتقالي لمدة الفترة الانتقالية. و أدى القسم على الميثاق الدستوري الانتقالي والمحكمة الدستورية الانتقالية، في 18 أغسطس، 2013.

6.3 الازمة بين السلطات الرئيسية الثلاث المسؤولة عن إدارة عملية التحول

وفقا لكثير من المراقبين الوطنيين والدوليين، فإن السلطات الرئيسية الثلاث للانتقال (رئيس الانتقالي للدولة، رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الوطني الانتقالي) لا تعمل في تعاون وثيق لتنفيذ الفترة الانتقالية بفعالية.

و بالستماع لرئيس الوزراء، كشف أنه كان قد أوصى في إعلان ليبرفيل من 11 يناير 2013 إلى أن تكون حكومة الوحدة الوطنية برئاسة رئيس الوزراء و رئيس الحكومة من المعارضة الديمقراطية. و بقي رئيس الوزراء، الذي كان من المعارضة الديمقراطية والذي تم تعيينه في حين كان فرانسوا بوزيزيه في مكتبه بعد انقلاب مارس 24.

وفقا لمحاورينا، فإن رئيس الدولة الذي هو من ائتلاف سيليكا ورئيس الوزراء الذي يأتي من المعارضة الديمقراطية السابق لم يكن لديه نفس الثقافة السياسية ولكل من الاثنين أجندته الخاصة.

وأشار بعض محاورينا بإن رئيس الوزراء لا يسيطر على الفريق الحكومي. ورأوا أن المعارضة الديمقراطية لا تشارك في إدارة المرحلة الانتقالية.

العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين الثلاثة للانتقال تخلق عقبات في إدارة وتطوير المرحلة الانتقالية.

ووفقا للشخصيات التي لاقيناها، هناك إحتمال بعدم تنظيم الانتخابات إذا لم تتحد الجهات الثلاث للانتقال.

VII. عرض الأزمة الأمنية

انعدام الأمن هو العامل الأكبر الذى يواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. و لهذا آثار جانبية كارثية بالنسبة لجميع السكان.

وقد أدى التغيير السياسي الذى حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى في 24 مارس 2013 في تفشى انعدام الأمن

بسبب انتشار الأسلحة من جميع العيارات والوجود المستمر للمتمردين والمرتزقة الأجانب في العاصمة بانغي وكذلك في جميع محافظات البلاد.

7.1 مشكلة التمرد سيليكا

وفقا للمعنيين الذين التقيناهم، فإن متمردى سيليكا هم مصدر انعدام الأمن وأعمال النهب في بانغي وكذلك داخل البلاد .

وعلى الرغم من الاستيلاء على السلطة من قبل رئيس التحالف سيليكا، واصلت عناصر من سيليكا ارتكاب انتهاكات ضد السكان المدنيين .

يتكون التمرد من عدة فصائل فى أفريقيا الوسطى بالإضافة إلى المرتزقة التشادية والسودانية . هناك العديد من المحافظات تحت احتلال المتمردين. وقد زرع تحالف سيليكا الخراب في جميع أنحاء إقاليم أفريقيا الوسطى .

و هناك عناصر من سيليكا قامت بإرتكاب جميع أنواع الانتهاكات ضد السكان المدنيين : من تدمير الهياكل الاجتماعية والإدارية والنهب و التخريب والسرقة والاغتصاب و السطو والخطف والإعدام بإجراءات موجزة .

وو فقا لمن التقينا من الناس ، إن هناك عناصر أجنبية تشارك إلى جانب سيايكا في ارتكاب انتهاكات ضد شعب أفريقيا الوسطى .

ومن الجدير بالذكر أن أعضاء سيايكا يفلتون من العقاب.

يسطر تمرد سيليكا 95 - 98٪ من البلاد ما عدا الجنوب االغربى حيث لم تتمكن سيليكا من السيطرة بسبب سيطرة القوات الأوغندية على المنطقة .

و قد قامت سيليكا خلال تقدمها باطلاق صراح و تجنيد سجناء خطرين فى المجتمع (و فيهم اللصوص والقتلة و غيرهم من المجرمين) .

وقد تمكن بعض قادة المتمردين من تأمين قنوات لإيرادات الدولة لدعم عناصرهم مباشرة وبالتالي منع الحكومة من التعامل مع مسؤولياتها السيادية .

بعد إحتلال بانغي ، قام أحد زعماء المتمردين و هو السيد عبد الله مسكين بالانفضال من الآخرين، و بدأ في تنظيم عمليات لزعزعة استقرار السلطة الجديدة فى بانغي . وقد تم للتو القبض عليه في الكاميرون ولكن لا تزال عناصره منتشرة في وسط أفريقيا .

وو فقا لأصحاب المصلحة الذين التقيناهم ، يتألف تحالف متمردى سيليكا من 20000 متمرد تقريبا .

7.2 مشكلة انعدام الأمن

الوضع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى مقلق للغاية . فهناك انعدام للأمن على نطاق واسع في جميع أنحاء إقاليم أفريقيا الوسطى . إقتحمت عناصر سيليكا جميع محافظات البلاد باستثناء العاصمة بانغي ، والتي هى تحت حماية قوات من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.و ، يسيطر متمردو سيليكا على خمسة عشر (15) محافظة من مجموع ستة عشر (16) محافظة في البلاد وبالتالي تفشى انعدام الأمن في البلاد .

يتم تسجيل حالات النهب والخطف والقتل والسرقة والاغتصاب وتدمير البنية التحتية الخاصة و المباني العامة و غيرها من الأعمال الإجرامية كل يوم في البلاد .

أصبحت جمهورية أفريقيا الوسطى فى حالة من الانفلات الأمني حيث خلق المتمردون قوانينهم الخاصة في معظم أنحاء البلاد ما عدا العاصمة بانغى و التى هى تحت سيطرة الدولة .

وقد خلق هذا الوضع انعدام تام للأمن في أوساط السكان ، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والضعفاء من الناس .

وفقا لما إلتقينا من أصحاب المصلحة ، فإن القوى العاملة الحالية ، من وجهة نظر موظفيها، غير قادر على استعادة الأمن في جميع أنحاء التراب الوطني .

7.3 انتهاك حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى هي أكثر ما يدعو للقلق منذ الانقلاب الذي وقع في 24 مارس 2013. فهناك أعمال الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر معينة من سيليكا على نطاق واسع سواء في العاصمة بانغي وكذلك في جميع محافظات البلاد .

وقد تم تسجيل العديد من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء و القتل والانتهاكات المادية و الجسدية و اغتصاب النساء والفتيات وعمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية و ابتزاز الأموال .

في الواقع ، وبصرف النظر عن الخسائر العسكرية خلال الاستيلاء على السلطة في 24 مارس 2013 ، من خلال التمرد سيليكا، هناك العديد من المدنيين الذين يعانون يوميا من أفعال انتهاكات حقوق الإنسان وقتل العديد من المدنيين ، وأحيانا من خلال الإعدام بإجراءات موجزة من قبل عناصر سيليكا. وتطلق قذائف في جميع أنحاء البلاد مما أدى إلى العديد من الإصابات . كما لا تنجى القرى والبلدات فى المحافظات من موجات القتل .

وفقا لبعض محاورينا ، فإن كثيراً من الناس يقعون ضحايا للاعتداء البدني أو المادي دون سبب وجيه . و نهب ممتلكات الشعب و نقلها بعيدا من قبل عناصر سيليكا . و نُهبت ممتلكات الناس و إحتلتها عناصرسيليكا. أثّرت عمليات السلب والنهب التي تقوم بها عناصر سيليكا على جميع قطاعات السكان فى أفريقيا الوسطى مع استثناء المجتمع المسلم . ونُهبت الممتلكات من الإدارات العامة والمنظمات الإنسانية و منظمات حقوق الإنسان بشكل منهجي بواسطة المتمردين.

وقد سجلت عدة حالات اغتصاب للنساء و الفتيات الصغيرات و شيوع الاعتقالات التعسفية والاختطاف والحوادث منذ 24 مارس 2013 و تجري حالات الابتزاز في جميع محافظات البلاد . كما نُصبت الحواجز في مداخل و مخارج بعض مدن البلاد لتأمين تلك المدن . و تطلب بعض عناصر سيليكا دفع رسوم عبور تلك الحواجز كمبلغ ل ' شكليات التكلفة " . وقد أطلق صراح بعض الناس الذين اختطفوا أو اعتقلوا بعد دفع فدية.

كل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان قد ذهبت دون أن يلاحظها أحد بسبب الإفلات من العقاب السائدة في البلد . تم نهب جميع المحاكم و أفرغت السجون و تم تخريبها . لم تعد السلطة العامة قادرة على معاقبة أولئك الذين ارتكبوا أعمال انتهاك حقوق الإنسان .

سيواجه أعضاء من الحكومة ، ممن إرتكبوا جرائم قتل و تم القبض عليهم محكمة جنائية للتعامل مع حكمهم .

تهدف حقوق الإنسان ل مكافحة الإفلات من العقاب رغم عدم وجود آلية لمعالجة هذا الأمر.

VIII. عرض الحالة الاجتماعية و الانسانية و الاقتصادية

8.1 محنة المشردين و اللاجئين

وفقاً لمفوض الامم المتحدة السامى لشؤون اللاجئين فى بانغى، لجا سكان الريف إلى الحقول و الغابات بسبب الإساءات التى لحقتهم على أيدى عناصر سيليكا.

منذ بداية الازمة فى ديسمبر، و ضعت المفوضية إستراتيجيات إستجابة للازمة خاصةً من خلال لقاءات مع حركات التمرد ليُطلب منهم وضع حدٍ لتجنيد الاطفال للتمرد قسراً.

أعاق نهب المفوضية العليا للاجئين من أن تلعب دورها الانسانى منذ أن تعرضت مكاتبها للدمار و النهب.

و تواجه المفوضية حالياً مشكلة الاستجابة فى إطار دورها الانسانى و ذلك لتعثر و صولها للذين لجأوا إلى الغابات و الحقول.و نُهبت البيوت و أُحرقت قرى بأكملها من قبل عناصر سيليكا.

و وفقا للمفوضية، نزح 394979 شحص داخل البلاد. أما فيما يتعلق باللاجئين: 42000 فى جمهورية الكنغو الديقراطية و 9000 فى تشاد و 5000 فى الكاميرون و 4000 فى الكنغو. العدد الاجمالى فى البلدان المجاورة هو 60000 شحص و قد إستجابت مكاتب المفوضية العليا للاجئين فى هذه البلدان بشكل إيجابى.

8.2 الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للازمة

أدت الازمة السياسية و الامنية فى أفريقيا الوسطى الى عواقب وخيمة على القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية فى البلد.

8.2.1 قطاع التعليم

فيما يتعلق بالقطاع التعليمى، أدت مختلف الانقطاعات التى حدثت منذ بداية العام الدراسى 2012 - 2013 الى تعطل نظام التعليم فى أفريقيا الوسطى و التى تعمل على مستويين. بينما تم تنظيم الامتحانات فى بانغى و فى بعض المحليات فى البلاد. و فى هذا الوقت أُستنفت الدراسة مؤقتاً فى بعض المناطق.و منذ 10 ديسمبر 2012 ترك المدرسون مواقعهم و هربوا الى بانغى. و قد دمرت البنيات التحتية للمدارس و أدى عدم توفر الامن إحجام الآباء عن إرسال اطفالهم الى المدارس.

8.2.2 قطاع الصحة

شهد قطاع الصحة إيضاً عواقب وخيمة. لم يسلم العاملون الصحيون من الفظائع فهجروا المستشفيات و المراكز الصحية فى محافظات البلاد. تضررت المراكز الصحية و إنعدم الدواء و الاسعافات الاولية. و خضع العاملون الصحيون القلائل الذين بقوا فى المحافظات الى التهديدات و المضايقات من عناصر سيليكا و أنجبت النساء فى الادغال دون أى مساعدة طبية.

8.2.3 النزاع الدينى

وفقاً لبعض من إستجوبوا، أصبحت مخاطر الصراع الدينى واقعاً فى جمهورية أفريقيا الوسطى. بعض الناس يقولون: إن هناك علامات مثيرة للقلق من الصراع بين الاديان. و قال آخرون لا وجود للصراع بين

الاديان فى الوقت الراهن أذ أنه غير مدعوم من الزعماء الدينيين. كما أن المناقشات التى أجريت لم تعكس أى علامة للعداء. ترجع أسباب الحالة الدينية السائدة الى قُرب عناصر سيليكا إلى المسلمين

8.2.4 القطاع الاقتصادى

- تراجع إنسياب التدفق التجاري بين جمهورية افريقيا الوسطى و غيرها من الدول المجاورة، مثل الكاميرون.

- التضييق الاقتصادى لاقتصاد أفريقيا الوسطى من قبل المتمردين الذين هاجموا المصادر الرئيسية للايرادات العامة لحساباتهم الشخصية.

- الضرر و الاذى الذى لحق العاملين الاقتصاديين فى القطاع الخاص.

- حجب الانشطة الاجتماعية و الاقتصادية و الزراعية فى جميع اقاليم أفريقيا الوسطى.

- وقف أنشطة المزارعين و مربي الحيوانات و الصيادين و غيرهم مما قد يؤدى الى نقصٍ فى المواد الغذائية فى جمهورية أفريقيا الوسطى.

8.2.5 محنة البرلمانيين من البرلمان السابق

أشار البرلمانيون من مجاس النواب الخامس أنه منذ 24 مارس 2013، لم يتم الوفاء باتفاقات سلام ليبرفيل و إعلان رؤوساء دول الجماعة الاقتصادية فيما يتعلق ببعض النقاط للسماح لتهيئة المناخ للسلام و المصالحة.

فى الواقع، فقد أشاروا الى أنه لم يتم إحترام المادة 7 من إتفاق ليبرفيل، و التى تنص على أن " يتولى المجلس الوطنى الحفاظ على امتيازته حتى موعد الانتخابات التشريعية المقبلة....."

و أعرب هؤلاء البرلمانيون السابقون عن قلقهم إزاء الصمت بشأن المادة 7 من الاتفاقات السياسية فى ليبرفيل فى 11 يناير 2013 فى الاجتماعات الدولية لحل الازمة فى جمهورية أفريقيا الوسطى.

و وفقاً لهم، فإن الوضع يجعل من 105 ممثلاً منتخباً من أمة افريقيا الوسطى و ناخبيهم غير مرتاحين و ليس من المرجح أن يسمح هذا الوضع لخلق مناخ هادئ و تعزيز المصالحة الوطنية.

IX. البحث عن حل بواسطة اصحاب المصلحة

9.1 الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الانتقالية للبحث عن حل

اتخذت الحكومة الانتقالية عددا من التدابير فى البحث عن حلول للازمة السياسية و الامنية و الانسانية السائدة فى البلاد و هى:

- *الشروع فى تنفيذ عملية نزع السلاح:* شرعت الحكومة فى تموز عام 2013 فى عملية نزع السلاح فى البلاد و ذلك بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. و قال أعضاء الجكومة أن نزع السلاح من سيليكا بالتعاون مع الجماعة ساعد فى تحرير مدينة بانغى.يعتقد أعضاء المجتمع المدنى أن هناك العديد من التناقضات أثناء تنفيذ العملية. و لاحظوا أيضا بعض التناقضات التى تتعلق باشراك بعض العناصر من سيليكا فى عملية نزع

السلاح مما أدى الى هروب العديد منهم كما أن عملية نزع السلاح لا تُطبق على عناصر سيليكا ذات الاصول التشادية. و وفقاً لمراقبين دوليين، يتم نزع سلاح المتمردين بشكل فعال بمساعدة القوة متعددة الجنسيات.

- *حل سيليكا*: شرع رئيس الدولة الانتقالى فى حل سيليكا بالمرسوم 13.334 بتاريخ 22 سبتمبر 2013 . وعلى الرغم من قرار حل سيليكا، يواصل المتمردون فى إرتكاب الانتهاكات.
- *تكوين لجنة مشتركة للتحقيقات*: لدى هذه اللجنة صلاحيات وطنية و هى المسؤولة عن اجراء المسوحات عن الوضع السائد فى البلد. و لكن تفتقر اللجنة للوسائل اللازمة للقيام بمهامها لجمع المعلومات فى محافظات البلاد.
- *تدعيم القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى*: القوات المسلحة هى الجيش النظامى لجمهورية أفريقيا الوسطى التى لديها حالياً قوة من 6000 رجل من مجموع ال 7000 المطلوبة. تخضع عناصر سيليكا للتقييم لوضعهم فى الجيش الجمهورى. و قد تم تحديد 7010 عنصر من سيليكا ومنهم 2000 قرروا عدم الانضمام للقوات المسلحة و 5910 بقوا فى مراكز التدريب العسكري. و لكن يطرح الحفاظ على قوات الجيش فى مراكز التدريب مشاكل كبيرة لأن الدولة لا تملك الوسائل للقيام بذلك .
- *تخلى القوات المسلحة عن المقتلين الاجانب الاعضاء فى سيليكا*: يتألف تحالف سيليكا من القوات المسلحة برئاسة الجنرال موسى من السودان. و قد تلقوا جائزة شرفية من رئيس الدولة الانتقالى فى 4 أكتوبر 2013 و هو ذات التاريخ الذى كان من المفترض أن يرجع فيه للسودان. أما بالنسبة لعناصر القوات التشادية، فقد قررت الحكومة إعادة دمجهم فى الجيش الوطنى نظراً لانها كانت جزءاً من القوات المسلحة لافريقيا الوسطى وتم تسجيل أفراد الجيش الوطنى. فى النهاية، يتألف جيش أفريقيا الوسطى من 12000 رجل. و سيستطيع الجيش الوطنى بالاضافة الى القوات الافريقية، التى ستصل الى أفريقيا الوسطى فى يناير 2014، من توفير الامن فى جميع أنحاء البلاد و بالتالى يمكن تنظيم الانتخابات.

9.2 مقترحات الحلول المقدمة من المجتمع المدنى و الفئات الاجتماعية و السياسية المختلفة

تقدم المجتمع المدنى و الفئات الاجتماعية و السياسية المختلفة بالمقترحات التالية:

- أن تحترم الحكومة مختلف الاتفاقيات الموقعة و أحكام الميثاق الدستورى الانتقالى من اجل انجاح المرحلة الانتقالية.
- أن يقدم المجتمع الدولى الدعم متعدد الاوجه لحكومة أفريقيا الوسطى من اجل استعادة الامن و النظام العام فضلاً عن تعزيز حقوق الانسان و مكافحة الافلات من العقاب فى جمهورية أفريقيا الوسطى.
- ينبغى على الحكومة الانتقالية التأكد من عودة القوات الاجنبية غير التقليدية الى بلادها.
- أن تقوم الحكومة الانتقالية بتنظيم حوار شامل من أجل خلق المناخ للسلام و المصالحة الوطنية.
- أن تقوم الحكومة الانتقالية بتحديد مرتكبى الجرائم و الفظائع ضد السكان و تقديمهم للعدالة.

X. البحث عن حلول من قبل الاطراف الاخرى

10.1 الاجراءات التى اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

تلعب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دوراً هاماً للغاية فى حل الازمة فى جمهورية أفريقيا الوسطى. و منذ بداية الازمة فى ديسمبر 2012، أتخذت الجماعة تدابير معينة منها:

- *التوقيع على اتفاق ليبرفيل لحل الازمة السياسية فى جمهورية أفريقيا الوسطى*: أعلان المبادئ لاطراف المفوضات فى ليبرفيل بشأن الازمة فى أفريقيا الوسطى و التى أعتمدت فى يناير 2013 بواسطة جميع الاطراف المعنية فى الصراع.

- *أعلان إنجامينا فى 18 أبريل 2013*. غعتمد هذا الاعلان بعد الانقلاب الذى حدث فى 24 مارس2013 . و هو يحدد أحكام الادارة فى الفترة الانتقالية التى تتروح بين 18 و 24 شهراً، وتنظيم الانتخابات الرئاسية و التشريعية.

- *تكوين قوة متعددة الجنسيات للجماعة:* تتألف هذه القوة متعددة الجنسيات من جنود من أقطار وسط أفريقيا و تتكون من 700 جندى فى بداية الازمة، ومهمتها تشكيل عناصر الجيش فى أفريقيا الوسطى. و لكن حينما تدهورت حالة الامن ، تحول دور هذه القوات الى حفظ الامن. و تنتشر هذه القوات فى الغرب و الوسط و الشمال فى إقليم أنديلى. و بفضل هذه القوات، عاد الامن الى بانغى كما قامت بتأمين الطريق الاقتصادى السريع للبلاد : ممر بانغى – دوالا الذى كان رهينة فى قبضة المتمردين. إضافةً على ذلك، قامت بعملية تجريد الاسلحة من المتمردين و المدنيين فى بانغى. و لكن تظل هذه القوة غير كافية لضمان الامن فى جميع انحاء افريقيا الوسطى.

- *تحمل المسؤولية لدفع الرواتب المتأخرة لموظفى أفريقيا الوسطى من قبل المسؤولين الكنغوليين*: تبذل الجهود من قبل الوسيط المعين من قبل الجماعة الاقتصادية لدفع المتأخرات من رواتب الموظفين. و يتم بالفعل دفع الدفعة الاولى من المتأخرات و سيتم قريبا دفع الدفعة الثانية.

10.2 الاجراءات التى اتخذها الاتحاد الافريقى:

يشعر الاتحاد الافريقى بقلق بالغ ازاء الوضع الامنى الذى لا يزال فى تدهور مستمر فى جمهورية أفريقيا الوسطى و ذلك على الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومة الانتقالية. يدعو الوضع بشكل متزايد منذ الانقلاب الذى وقع فى 24 مارس 2013 الى تدخل الاتحاد الافريقى فى جمهورية أفريقيا الوسطى. و لذا قرر مجلس السلم و الامن التابع للاتحاد الافريقى تنفيذ بعثة دولية لدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى (MISCA).

يقوم الضباط العسكريين من الاتحاد الافريقى بالتعاون مع المسؤولين من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بتقييم الاحتياجات على أرض الواقع لتأسيس البعثة الدولية لدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى و التى من المقرر لهل ان تبدأ اعمالها فى أوائل 2014. كان هناك مشروع أتفاق بين الاتحاد الافريقى و الجماعة الاقتصادية و الحكومة الانتقالية لتنفيذ بعثة الدعم الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى. و خلافاً لارادة الاتحاد الافريقى،لن تبدأ البعثة أعمالها قبل يناير 2014.

سوف تكون قيادة البعثة الدولية لدعم لجمهورية أفريقيا الوسطى تحت إمرة الاتحاد الافريقى. و البعثة الدولية لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى هى القوة الافريقية التى سوف تتألف من 3652 فرد بينهم 3500 جندى و 152 من رجال الشرطة و ستمثل القوة الفعالة التى من شأنها حماية جميع سكان أفريقيا الوسطى و ستساعد على استعادة الامن الى البلاد. سوف تحل هذه القوة محل قوة الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا كما ستقوم بتدريب قوة أفريقية مشتركة من شأنها أن توفر الامن فى جميع أنحاء الاقليم.

10.3 دور الامم المتحدة فى حل أزمة أفريقيا الوسطى

دخلت الامم المتحدة فى شراكة مع جمهورية أفريقيا الوسطى منذ بداية الازمة و ذلك من خلال تكثيف إجراءاتها لحماية الامن.

وضع مكتب الامم المتحدة لبناء السلام فى جمهورية أفريقيا الوسطى آلية لضمان الاستقرار فى البلاد. و يسعى المكتب أيضاً لجمع الاموال للمساعدة فى بناء و إصلاح جيش جمهورية أفريقيا الوسطى.

XI. تحليل المعلومات التى جمعتها بعثة البرلمان الافريقى:

الحالة السياسية و الامنية و الانسانية فى جمهورية أفريقيا الوسطى مقلقة للغاية. الوضع كارثى لدرجة أن الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤولياتها.

تشهد جمهورية أفريقيا الوسطى أزمة غير مسبوقة أدت الى تدهور الاخلاق و ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان. و ليست هناك علاقة بين حجم انتهاكات حقوق الانسان و الافلات من العقاب فى أفريقيا الوسطى.
لاحظت البثعة ان اللجنة الافريقية لحقوق الانسان و حقوق الشعوب لم تقم بأى زيارات الى جمهورية أفريقيا الوسطى لمعرفة مستوى انتهاك لحقوق الانسان فى البلاد و إفلات المرتكبين من العقاب.

يجب على المجتمع الدولى أن يتخذ اجراءات عاجلة لاخراج البلاد من هذا الوضع. تفتقر السلطات الانتقالية الى الموارد المالية لاستعادة السلام و الامن فى البلاد. من المرجح ان يتسبب تباطؤ الانشطة الاجتماعية و الاقتصادية فى أزمة غذاء فى البلاد.

أدت العقوبات القانونية المفروضة من قبل الاتحاد الافريقى ضد جمهورية أفريقيا الوسطى الى تفاقم الازمة الاقتصادية فى بلد سكانه هم الضحايا مما تسبب أيضا فى عدم قدرة الحكومة على تنفيذ واجباتها السيادية.

هناك حاجة ملحة لاستعادة الشرعية الدستورية فى جمهورية أفريقيا الوسطى و للقيام بذلك، يحتاج ذلك الى دعم من المجتمع الدولى.

يمكن تفسير الخلافات القائمة بين الفاعلين الرئيسيين الثلاثة للانتقال (الرئيس الانتقالى و رئيس مجلس الوزراء و رئيس المجلس الوطنى الانتقالى) الى عدم وجود ثقة و تعاون بينهم مما سيعيق تطور المرحلة الانتقالية. و عليه ينبغى على الساطات الانتقالية خلق ظروف متكافئة و التفكير فى مصالح الشعب ككل من اجل إدارة المرحلة الانتقالية لانتخابات ناجحة تتسم بالمصداقية و الشفافية.

XII. التوصيات

نظراً للوضع السياسى و الامنى و النسانى السائد فى جمهورية أفريقيا الوسطى و بناءاً على المعلومات التى تم جمعها من جميع أصحاب المصلحة، توصى بعثة البرلمان الافريقى بالاتى:

1. فى ضوء التدهور السريع فى جمهورية أفريقيا الوسطى و هشاشة الوضع الانسانى و حالة عدم السلام و الامن التى تعوق حركة الافراد و البضائع فى جمهورية أفريقيا الوسطى، لابد من تسريع الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الافريقى لنشر قوات البعثة الدولية فى جميع أنحاء البلاد و ذلك من أجل توفير المناخ المناسب لتنظيم انتخابات شفافة و حرة و اجراء الحملات الانتخابية ، فضلاً عن توفير الخدمات.

2. ينبغى على الحكومة الانتقالية اتخاذ تدابير سريعة و مناسبة لاعادة النازحين و من أجل تقديم المساعدة الانسانية و الخدمات الاجتماعية الاخرى مثل الصحة و التعليم و المياه، الخ التى دُمرت اثناء الازمة.

3. ضرورة قيام الاتحاد الافريقى باتخاذ التدابير اللازمة لرفع العقوبات الاقتصادية عن جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل بناء القدرات و تيسير تعبئة الموارد المالية من جانب الحكومة الانتقالية من اجل تقديم خدمات المرافق الاساسية مثل رواتب الموظفين و الاعداد لانتخابات ذات مصداقية و كذلك توفير البنية التحتية العامة الاساسية.

4. ينبغى على الحكومة الانتقالية أن تُعطى اولوية عاجلة الى نزع السلاح من مليشيات جمهورية أفريقيا الوسطى المدججة بالسلاح و المرتزقة الاجانب و طرد المرتزقة من البلاد و التى انتشرت فى جميع أنحاء البلاد و ذلك من أجل خلق البيئة اللازمة لحملات الانتخابات بحرية و دون تهديد للامن القومى.

5. ضرورة قيام المجتمع الدولي بممارسة الضغط على الجهات الثلاث المكلفة بادارة عملية الانتقال بحيث تعمل فى تعاون وثيق لما فيه مصلحة كل المواطنين.

6. ضرورة قيام الاتحاد الافريقى بإتخاذ تدابير عاجلة لرفع الحظر الاقتصادى ضد جمهورية أفريقيا من أجل توفير المناخ المناسب لعودة الشركاء التقنيين و الماليين لجمهورية أفريقيا الوسطى لاستئناف الدعم المالى للبلاد.

7. ضرورة قيام اللجنة الافريقية لحقوق الانسان و الشعوب بالرد بشكل عاجل على لانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان و حالة الافلات من العقاب السائدة فى أفريقيا الوسطى.

8. الحاجة ملحة لتنظيم حوار شامل بين جميع طبقات المجتمع فى أفريقيا الوسطى حتى يتثنى خلق مناخ سلمى لتنظيم الانتخابات.

9. الحاجة الملحة لقيام الاتحاد الأفريقي بتنظيم اجتماع قاري مع جميع أصحاب المصلحة فى الصراع الجارى في وسط أفريقيا.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2014

Report on the activities of the Pan-African parliament (PAP)

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4588

Downloaded from African Union Common Repository